



تصدر في لندن وتوزع في جميع أنحاء العالم، وتطبع في كل من: الرياض، جدة، الدمام، الدار البيضاء، القاهرة، الخرطوم، إسطنبول، أرييل، بيروت، دبي، عمان، فرانكفورت، نيويورك، لوس أنجلوس، واشنطن

غارات متتالية على بعلبك... والأهالي يخشون إشراكها في الحرب

إسرائيل توسع «ساحات الاشتباك» في لبنان



جنود لبنانيون أمام موقع استهداف بغارات إسرائيلية في البقاع اليوم الثاني أمس (رويترز)

بيروت: «الشرق الأوسط»

وسعت إسرائيل ساحات اشتباكها مع «حزب الله» إلى منطقة بعلبك في شرق لبنان، حيث استهدفت البلدات المحيطة بها بغارات جوية متتالية، ليل الثلاثاء، أسفرت عن سقوط قتيلين على الأقل، وأكثر من 15 جريحاً، رداً على إطلاق «الحزب» عشرات الصواريخ، وطائرات مسيرة ضد أهداف إسرائيلية في الجولان.

وحملت الغارات الجديدة نهاية لقواعد الاشتباك التي واطب «حزب الله» على الإعلان عنها، حيث لم تعد منطقة الحدود الجنوبية

ميدان الاشتباك بين الطرفين، بل توسعت إلى مسافة تزيد 100 كيلومتر عن الجنوب. واستهدفت الغارات منازل وإنشاءات مدنية، وفقاً لما يقول سكان، وتقع في 4 قرى على الأقل في غرب بعلبك، وبمحاذاة الأوتوسر على المؤدي إلى المدينة، وتركزت في دورس وطاريا وسرعين والنبي شيت.

وقال الجيش الإسرائيلي إن الغارات استهدفت موقعين تابعين لـ«القوات الجوية» في «حزب الله»، رداً على هجمات جوية شنتها الحزب في الأيام الأخيرة باتجاه الجولان». كما قال إن مقاتلاته شنت ضربات على مقر قيادة لـ(حزب الله) في منطقة

بعلبك في عمق لبنان»، وإن الحزب يخزن داخلهما «وسائل بارزة يستخدمها لتعزيز ترسانة أسلحته».

وأشارت الغارات مخاوف السكان من أن تكون هناك خطة إسرائيلية لإفراغ المنطقة بالنظر إلى أن الحزب أخلى موقعه في المنطقة منذ بدء الحرب، وبات القصف يستهدف المدنيين وأماكن سكنهم»، وفق ما يقول سكان في بعلبك. وجرى رصد نشاط جوي لسلاح الجو الإسرائيلي والمسترات التي لم تتوقف عن التحليق منذ الاثنين حتى مساء الثلاثاء.

وأحصى الجيش الإسرائيلي أكثر من

طرح اسم رئيس المخابرات الفلسطينية لإدارة غزة... وسفينة مساعدات تدشن الممر البحري من قبرص

إسرائيل تزيد الضغط على السلطة بقانون لإفلاسها

تل أبيب: نظير مجلي
رام الله - واشنطن: «الشرق الأوسط»

لإسرائيليين المتضررين جراء عمليات مسلحة نفذها فلسطينيون، أن يرفعوا دعاوى تعويض ضد السلطة الفلسطينية.

وأيد القانون 19 نائبا من الائتلاف الحكومي والمعارضة، ولم يصوت ضده سوى نائبين عربيين، وسيصبح نافذ المفعول حال نشره في الجريدة الرسمية، إلا إذا أوقفته المحكمة العليا. وتم إقرار القانون رغم أن عدداً من الخبراء وممثلي أجهزة الأمن كانوا قد حذروا من أن من شأنه «أن يلحق ضرراً كبيراً باقتصاد السلطة الفلسطينية المتدهور أصلاً، ويدفعها إلى الإفلاس».

ويأتي ذلك في وقت تدرس فيه إسرائيل الاستعانة بمسؤولين في السلطة الفلسطينية

من أجل إدارة الحياة في قطاع غزة بشكل مؤقت، ومن بين الأسماء التي طرحها وزير الدفاع الإسرائيلي، يوفاف غالانت، اسم ماجد فرج، رئيس جهاز المخابرات العامة، وهو أعلى شخصية أمنية في السلطة وبديل محتمل كذلك للرئيس محمود عباس، من بين أسماء أخرى مطروحة بقوة.

وقالت هيئة البث الرسمية «كان» إن المؤسسة الأمنية تدرس الاستعانة بالسلطة الفلسطينية من أجل إنشاء الية تكون مسؤولة عن إدارة حياة سكان قطاع غزة، وتوزيع المساعدات الإنسانية التي تدخل القطاع.

إلى ذلك، أبحرت من ميناء لارتكا صباح أمس أول سفينة تحمل مساعدات عبر الممر

البحري بين قبرص وسفينة مساعدات تدشن الممر البحري من قبرص

مساعدتي تخفيف إيصال المعونة للسكان المحاصرين والمهددين بالجماعة. والسفينة التي دشنت الخط البحري تابعة لمنظمة «أوبن أرمز» (الأزرق المفتوحة) الخيرية الإسبانية، وستتولى توزيع المساعدات التي تحملها في غزة منظمة «المليخ المركزي العالمي» (ورلد سنترال كيتشن). (تفاصيل ص 4 و 5)

اقرأ أيضاً...

مروان عيسى... «رجل الظل» الذي كاد يقتله السرطان قبل إسرائيل 4

عقوبات أميركية على مجموعة مرتبطة بطهران

أوروبا تحذر إيران من تزويد روسيا بالصواريخ

واشنطن: هبة القدسي
بروكسل: «الشرق الأوسط»

وسيكون اتخاذ إجراءات جديدة وواسعة لردع تزويد روسيا بشحنات أسلحة إيرانية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، على جدول أعمال قمة الاتحاد الأوروبي، عندما يلتئم شمل قاداتها بين يومي 21 و22 مارس (آذار) الحالي، في بروكسل.

وقالت وكالة «رويترز» إن مشروع قرارات القمة الأوروبية المقبلة يشير إلى أن «التقارير التي تذكر أن إيران قد ترسل صواريخ باليستية وتكنولوجيا ذات صلة إلى روسيا لاستخدامها ضد أوكرانيا متيرة للقلق جداً». وأضافت أن «الاتحاد الأوروبي مستعد للرد بسرعة وبالتنسيق

مع الشركاء الدوليين، واتخاذ إجراءات جديدة وكبيرة ضد إيران». ونفت موسكو وطهران، الشهر الماضي، تقارير صحافية تحدثت عن حصول روسيا على 400 صاروخ باليستي إيراني، من طراز «فاتح - 110» قصير المدى.

في غضون ذلك، أدرجت الولايات المتحدة، أمس، بالتنسيق مع البحرين، 3 نشطاء ووكيلاً مالياً من «كتائب الأنتر» المرتبطة بإيران التي تصنفها واشنطن مجموعة إرهابية على لائحة العقوبات. ويقدم الأربعة في إيران، واتهمتهم الإدارة الأميركية «بتصدير التهديدات

المزعزعة للاستقرار من إيران إلى الشركاء الإقليميين». وشملت القائمة حسين أحمد عبد الله أحمد حسين الدمامي، وعلي عبد النبي أحمد إبراهيم الشوفة، وحسن أحمد راضي حسين سرحان، وعيسى صالح عيسى محمد سلمان.

وكان هؤلاء قد فروا من البحرين إلى إيران هرباً من أحكام بالسجن صدرت بحقهم في عام 2018 بسبب أنشطة متعلقة بالإرهاب. واتهمت الخزنة الأميركية الأشخاص الأربعة «بتقديم المساعدة المادية، والدعم التكنولوجي، والسلع والخدمات إلى كتائب الأنتر». (تفاصيل ص 3)

الجيش السوداني يقصي «الدعم» عن مقر الإذاعة

ود مدني (السودان): محمد أمين ياسين

بعد عام تقريباً من المعارك المتقطعة بين الطرفين، أقصى الجيش السوداني، أمس، «قوات الدعم السريع» عن مقر الإذاعة والتلفزيون الرسمي للبلاد في منطقة أمدرمان (إحدى مدن العاصمة الخرطوم)، وأعلن سيطرته على الموقع. ومن شأن هذا المتغير الميداني أن يعزز مسار إعادة سيطرة الجيش على مواقع حيوية في العاصمة، وسط دعوات دولية وإقليمية لإحلال الهدوء ووقف الحرب بين الجانبين.

وأقر مقرّبون من «قوات الدعم السريع» بخسارة الموقع، واتهموا الجيش بخرق «هدنة».

وقال مكتب المتحدث باسم قوات الجيش السوداني، في بيان، إنه «تم القضاء على معظم القوة الهاربة ودمرت، وتسلمت قواتنا معظم معداتها والياتها، وجار إحصاء خسائر العدو». وأضاف أنه «تم تدمير مجموعة أخرى حاولت إسناد قوة الميليشيا الهاربة من اتجاه الغرب، ويجري حالياً التعامل مع مجموعات صغيرة من العدو تحاول الهروب من خلال أزقة أمدرمان».

كما نشرت حسابات الجيش على مواقع التواصل الاجتماعي، مشاهد مصورة عبر طائرة مسيرة تظهر عدداً من السيارات المدمرة بالقرب من مقر الإذاعة والتلفزيون.

وفي إفادة نشرها على منصة «إكس» قبل أن يحذفها لاحقاً، قال مستشار «الدعم السريع»، عمران عبد الله، إن «الجيش وكتائب (المؤتمر الوطني) الإرهابية عذرت بقواتنا وهاجمتها في محور الإذاعة على الرغم من التزامها مسبقاً وقف إطلاق الشهيدي «حميدي» للهروب من الطوق الذي تفرضه عليها قواتنا بحماية منطقة الملازمين، والإذاعة».

وقال الجيش السوداني، في بيان، إن قواته «أحيطت بمنطقة أمدرمان محاولة يائسة من قبل ميليشيا ال دقلو الإرهابية (في إشارة إلى «قوات الدعم السريع» بقيادة محمد حمدان دقلو الشهير بـ«حميدي») للهروب من الطوق الذي تفرضه عليها قواتنا بحماية منطقة الملازمين، والإذاعة».

المالكي «مستعد للتفاهم» مع الصدر حول الانتخابات

لندن: علي السراي

بشأن تعديلات قانون الانتخابات المقبلة، لكن المفاجأة أن وجهات نظر المالكي والصدر بشأن التعديلات المقترحة «قد تكون متطابقة إلى حد كبير»، وفقاً للمصادر.

وتناقش المالكي مع من التقاهم هذه الأيام «جدوى أو عدم جدوى الانتخابات المبكرة، ومن دون أن يكون حاسماً قال إنه منفتح لدراسة الأمر مع التيار الصدري». وقال مصدر من التيار، إن «المالكي لديه يقين بأن الصدر سيشارك في الانتخابات المقبلة، وأوحى للوسطاء أنه مستعد للتفاهم مع الصدريين على أفضل نسخة لقانون الانتخابات، تخدم عودة قوية للصدر».

وقالت مصادر شيعية في العراق إن رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي «حمل وطاء سريين رسائل» إلى زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، للتفاهم حول عودة الأخير إلى العملية السياسية عبر الانتخابات التشريعية المقبلة.

واتفقت المصادر على أن المالكي هو «صاحب المبادرة في التواصل مع التيار الصدري، وأنه التقى خلال الأسبوعين الماضيين شخصيات على صلة بالصدر لشرح رؤيته بشأن الانتخابات والتعديلات التي ينوي إدخالها على قانونها».

وأكدت المصادر، أن «المالكي لم يتلق حتى الآن أي رد صريح ومباشر من الصدر»، لكن الوسطاء قالوا إن «التعديلات المقترحة قد تكون مقبولة». وقال مصدر مطلع على «التقائات الخاصة» إن «المالكي كان حذراً للغاية في حديثه مع الوسطاء، وكان يجس النبض ويمرر الرسائل (...). وكان متأكداً أنها ستصل إلى الصدر». (تفاصيل ص 3)

دراما مشتركة بين لبنان وسوريا... بداية عادية والإبهار مؤجل

بيروت: فاطمة عبد الله

طبقة اجتماعية وخلفية ثقافية. لقاؤهما الآتي سيكون عنوانه العوض بعد خيبة مسألة الانتخابات اللبنانية في المسلسلات تقريباً مستهلكة. ثمة دائماً «الزعم» المشغول بحسابات السياسة وصفقاتها، ومثل هذه الشخصيات قلماً يُغري.

أما مسلسل «نقطة انتهى» ففخرته الأجواء شبه المنسوخة عن دراما «النار بالنان» في رمضان 2023. اختيار المخرج نفسه، محمد عبد العزيز، لإدارته، تسبب في تشابه لا يصب في مصلحته. البطولة لعابد فهد الذي يصعب في هذا الوقت المبكر الحكم على خروجه من «عمران»، شخصيته الجدلية في المسلسل الذي حرك الرأي العام بالموسم الماضي. فثابته مع ندى أبو فرحات مُرتقبة، أسوة بترقب ما قد يجري. أما عابد فهد في «نقطة انتهى» فيشير الانطباع الأول إلى أن العمل «كتابة فادي حسين وإنتاج «الصباح إخوان»» يُرجى جديد.

(تفاصيل ص 21)

انطلقت 3 أعمال لبنانية - سورية في سياق الدراما في شهر رمضان، هي «ع أمل» و«نظرة حب» و«نقطة انتهى»، بينما يبدأ عرض مسلسل «2024» من بطولة نادين نجيم مع محمد الأحمد في النصف الثاني من شهر رمضان.

يمكن القول إن المسلسلات المتنافسة افتقدت البداية الصادمة والمبهرة. وإذا كان «ع أمل» يُبشّر بحماسة، وتبقي مجالاً مفتوحاً لانتظاره، فإن مسلسل «نقطة حب» و«نقطة انتهى»، فاتتهما شرارة البريق الأولى.

بداية مسلسل «نظرة حب» هادئة بانتظار عواصفه. يحلو ترقب ما ستقدمه فئاته باسل خياط وكارمن بصبص في مسلسل يجمعهما للمرة الأولى. مرت حلقتان ولم يحدث لقاؤهما. «الاول بدور «بحر»، والثانية بشخصية «قمر». كل منهما من

اقرأ أيضاً...



الهند تباشر تطبيق قانون لجنسية يرفضه مسلموها 11



الجزائر تراهن على تنازلات من ماكرون خلال زيارة تبون 9



سويسرا لمحاكمة رفعت الأسد على خلفية أحداث حماة 1982 7



واشنطن تدمر غواصة حوثية و18 صاروخاً باليستياً 2

مدانون بالإرهاب في البحرين ولاجنون في إيران

«الخزانة الأميركية» تفرض عقوبات
ضد 4 عناصر في «كتائب الأشر»

وتزايدت خلال الأسابيع الأخيرة الخلافات بين واشنطن وطهران على خلفية الحرب الإسرائيلية في غزة، وتدابيرها في المنطقة، وقيام جماعة الحوثي المدعومة من إيران في اليمن باستهداف حركة الملاحة في البحر الأحمر ما دفع الولايات المتحدة إلى تنفيذ سلسلة من الضربات ضدها.

وقال بريان نيلسون وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والمالية: «إن الإجراء الذي تم اتخاذه الثلاثاء، بالتنسيق مع مملكة البحرين، يؤكد التزامنا الجماعي بتعطيل القوى والتهديدات الإيرانية المزعومة للاستقرار، وبخاصة تلك التي تهدد شركائنا في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم».

ووفقاً للتصنيف، سيتم حظر جميع ممتلكات الأفراد المدرجين على قائمة العقوبات، داخل الولايات المتحدة ومنع المؤسسات والأشخاص من التعامل معهم.

وقال ماثيو ميلر المتحدث باسم الخارجية الأميركية: «يسلط هذا التصنيف الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه إيران في تقديم الدعم لـ (كتائب الأشر) التي صنفها الخارجية كمجموعة أجنبية إرهابية عالمية في عام 2018. كما يؤكد التزام الحكومة الأميركية باستهداف القوى والتهديدات الصادرة من إيران ضد شركائنا الإقليميين. وسنواصل استهداف عناصر (كتائب الأشر) ومصادرهما المالية أيضاً وجداً».

وشدد المتحدث باسم الخارجية على «أن إيران لا تزال تعد ملاماً آمناً للجماعات الإرهابية».

واشنطن: هبة القديسي

أدرجت الولايات المتحدة على لائحة العقوبات ثلاثة نشطاء ووكيلاً مالياً مرتبطين بـ «كتائب الأشر»، التي تصنفها واشنطن مجموعة إرهابية، ويقدم النشطاء الأربعة في إيران، واهتمهم الإدارة الأميركية «بتصدير التهديدات المزعومة للاستقرار من إيران إلى الشركاء الإقليميين».

شملت القائمة: حسين أحمد عبد الله أحمد حسين الدماي لقيامه بتسهيل توصيل المساعدات لـ «كتائب الأشر» في البحرين. وسبق للحكومة البحرينية أن قامت بالتحقيق معه بتهمة «محاولة القتل والإرهاب وحيازة متفجرات وجرائم أخرى»، لكنه فر إلى إيران بعد الحكم عليه ومصادرة أصوله.

كما شملت القائمة علي عبد النبي أحمد إبراهيم الشوفة، العضو في «كتائب الأشر» لتورطه في تسهيل المساعدات للتنظيم الإرهابي، وحسن أحمد راضي حسين سرحان وهو أيضاً عضو في «كتائب الأشر» ومتورط في «التخطيط لعمليات إرهابية في البحرين»، وعيسى صالح عيسى محمد سلمان وهو مولم التنظيم ومتورط في تحويل الأموال إليه.

وصدرت العقوبات بالتنسيق مع مملكة البحرين التي فر منها هؤلاء الأفراد إلى إيران هرباً من أحكام بالسجن صدرت بحقهم عام 2018 بسبب أنشطة متعلقة بالإرهاب، واهتمت الخزانة الأميركية الأربعة «بتقديم المساعدة المادية، والدعم التكنولوجي، والسلع والخدمات إلى (كتائب الأشر)».



حشد الحوثيين عشرات الآلاف من المجتدين تحت مظلة نصرمة الفلسطينيين في غزة (أ.ف.ب)

ونقلت وكالة «سبأ» الحكومية أن العلمي أكد التزام المجلس الذي يقوده والحكومة بنهج السلام الشامل والعدل القائم على المرجعيات المتفق عليها محلياً، وإقليمياً، ودولياً، وعلى وجه الخصوص القرار 2216، وكون السلام أولوية، ومصصلحة قصوى للشعب اليمني.

وتقول الحكومة اليمنية إن الجماعة الحوثية تتخذ من الحرب في غزة وسيلة للهروب من استحقاقات السلام الذي تقوده الأمم المتحدة، إلى جانب محاولة تبيض جرائمها المستمرة ضد اليمنيين، بما في ذلك قطع الطرقات ومنع تصدير النفط وحصر تعز.

وعلى الرغم من عمليات التصدي الغربية التي تقودها واشنطن والضربات الاستباقية، فإن الجماعة الحوثية المدمرة من إيران لا تزال - كما يبدو - تملك المزيد من القدرات على شن الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة في الشهر الرابع من التصعيد.

هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية وشركة «أمبري» للأمن البحري، الثلاثاء، بتلقي بلاغ بأن أشخاصاً عدة اعتلوا سفينة قبالة الصومال ويسيطرون عليها على مسطرة أخرى في وقت سابق من هذا الشهر. وفق ما نقلته «رويترز».

وفي حين ذكرت الهيئة البريطانية بأن الأشخاص الذين اعتلوا السفينة وصلوا إليها بقاربين، أحدهما صغير والآخر كبير، قالت شركة «إل إنالقا» التي ترفع علم بنجلادش اعتلاها 20 مسلحاً، حيث كانت مبحرة من مابوتو في موزمبيق إلى الحميرية في الإمارات العربية المتحدة.

في مقابل هذا التصعيد، جدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العلمي، خلال لقاءات أجراها في الرياض مع سفراء فرنسا والصين وتركيا، الدعوة إلى دعم قوات الحكومة الشرعية لاستعادة كامل التراب اليمني، بكونه الحل الأمثل بدلاً عن الضربات الغربية ضد الحوثيين.

قامت به المدمرة «كابو دويليو» التابعة للبحرية الإيطالية بأنه من أعمال الدفاع عن النفس، دون الخوض في تفاصيل. وكانت السفينة نفسها قد أسقطت طائرة مسيرة أخرى في وقت سابق من هذا الشهر. وفق ما نقلته «رويترز».

في السياق نفسه، تبني المتحدث العسكري باسم الجماعة الحوثية يحيى سريع مهاجمة السفينة السنغافورية في البحر الأحمر، زاعماً أنها سفينة أميركية، بعدد من الصواريخ البحرية، كما زعم إصابتها بدقة.

وهدد المتحدث الحوثي بتصعيد الهجمات خلال شهر رمضان ومنع ملاحمة السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن، حتى إنهاء الصواريخ الإسرائيلية على غزة ووقف الحرب عليها، وهي الذريعة التي تروجها الجماعة لتبرير هجماتها ضد السفن.

ومع انشغال القوات الدولية بالتصدي للتصعيد الحوثي، أفادت

قال بيان أميركي إن
القوات دمرت الأسلحة
الحوثية لحماية حرية
الملاحة وجعل المياه
الدولية أكثر أماناً

وصفت الهيئة في بيان ما

هل يتجه الحوثي نحو تصعيد عسكري
مع الولايات المتحدة وحلفائها؟

وأضاف المسؤول الذي رفض الإفصاح عن هويته في حديث لـ «الشرق الأوسط» بقوله: «الوضع داكن وغير واضح حتى وفي رده على سؤال بشأن زيارة عضو مجلس القيادة الرئاسي للعاصمة البريطانية لندن، وما إذا كانت هناك نقاشات حول دعم الشرعية أجاب بقوله: «الزيارة عادية وكانت مرتباً لها قبل أحداث البحر الأحمر».

وكان محمد عبد السلام، كبير المفوضين الحوثيين، أكد في حديث سابق لـ «الشرق الأوسط» أن مشهد السلام في اليمن «يسير بشكل جيد، سواء منذ بدء البردية الأمنية في أبريل (نيسان) 2022 الموافق لشهر رمضان آنذاك، أو كذلك من خلال النقاشات مع الجانب السعودي برعاية عمانية، وهي تسير بشكل جيد حتى الآن». التطمينات الحوثية، تقابلها تحذيرات متكررة من جانب الحكومة الشرعية بعدم جدية الحوثيين في السلام، والعمل على شراء الوقت وإعادة ترتيب صفوفهم ومن ثم الهجوم مجدداً في الجبهات الداخلية.

بالعودة للمصدر بوزارة الدفاع اليمنية، فقد أكد أن «الحوثيين لن يتوقفوا عن ضرب السفن في البحر الأحمر وخليج عدن». وأضاف المصدر اليمني فضل عدم ذكر اسمه، قائلاً: «الحوثي مستمر في الحشد والتدريب مستغلاً أحداث غزة وتعاطف القائل مع القضية الفلسطينية، بعد أن كان قد حصر تأييد الناس ووصل إلى حالة فقد فيها شعبيته».

وتابع: «لقد استعاد شعبيته من جديد بظهوره كمدافع عن غزة، وهذا ساعده في التحشيد أكثر (...)». قام بالحدس باسم نصره غزة ووجههم إلى مارب التي يقول إن طريق غزة يأتي عبرها، لكن الجيش الوطني وبناء القبائل لهم إلى حالة فقد فيها شعبيته».

ويعتقد الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، ومقره جدة، أن الأمور تتجه إلى التصعيد العسكري الميداني مع الولايات المتحدة وحلفائها ضمن الاستراتيجية الإيرانية - الحوثية في اليمن. ولفت بن صقر في حديث خاص لـ «الشرق الأوسط» إلى أن «هناك إصراراً حوثياً على استمرار وتصعيد الهجمات البحرية، ونية مغلطة بتعميق الخسائر البشرية والمادية، كما لا تزال وسائل الردع والدفاع الأميركية غير مؤثرة على الاستراتيجية الإيرانية في اليمن». وتابع: «الضربات الجوية الأميركية في العمق اليمني ما زالت محدودة في طبيعتها وتكثيفها ولم تعد عنصراً لتهدية السيطرة الحوثية على البلاد. التصعيد بكماله البنية التحتية لنظام الحوثيين ضراباً للمعركة والأمنية والسياسية، وهذا ما سيغير الحسابات الإيرانية - الحوثية».

وتبدو الصورة ضبابية وغير واضحة لما سنؤول إليه الأمور في اليمن، في ظل استمرار الهجمات الحوثية على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، في الوقت الذي يحشدون فيه عسكرياً على امتداد الجبهات الداخلية.

الرياض: عبد الهادي حيتور

ويرى مسؤولون وخبراء، أن الاستراتيجية الحوثية - الإيرانية في اليمن نتجه نحو التصعيد العسكري مع الولايات المتحدة وحلفائها، محذرين من أن الموقف قد يخرج عن السيطرة في حال حدوث خسائر بشرية أو مادية كبيرة.

وتتمسك الأطراف اليمنية حتى الآن - بشكل رسمي - بخريطة سلام (من ثلاث مراحل) تم الاتفاق عليها برعاية الأمم المتحدة، وجاءت نصرمة جهود سعودية وعمانية طيلة الأشهر الماضية.

في موازاة ذلك، قال مصدر في وزارة الدفاع اليمنية لـ «الشرق الأوسط» إن جماعة الحوثي الإرهابية أسقطت أحداث غزة وهجمات في البحر الأحمر لإعادة التحشيد من أبناء القبائل، وإرسال مزيد من القوات باتجاه مارب الغنية بالنفط.

وتقول الحكومة اليمنية إن الجماعة الحوثية تتخذ من الحرب في غزة وسيلة للهروب من استحقاقات السلام الذي تقوده الأمم المتحدة، إلى جانب محاولة تبيض جرائمها المستمرة ضد اليمنيين، بما في ذلك قطع الطرقات، ومنع تصدير النفط وحصر تعز.

وكان المبعوث الأممي لليمن هانس غروندبرغ أعلن في أواخر ديسمبر (كانون الأول) الماضي توصله إلى التزامات من الحكومة اليمنية والحوثيين نحو السلام وصياغة خريطة طريق ودعم تنفيذها.

وتحدث المبعوث حينها عن توصيل الأطراف لالتزام مجموعة من التدابير تتضمن تنفيذ وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، وإجراءات تحسين الظروف المعيشية، والانهراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة.

لكن غروندبرغ اعترف بأن جهود الوساطة في اليمن لا يمكن عزلها بشكل كامل عما يحدث إقليمياً، وقال في تصريحات سابقة إن «تصاعد التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب في غزة، وبشكل خاص التصعيد العسكري في البحر الأحمر، يؤدي إلى تباطؤ وتيرة جهود السلام في اليمن».

وعبراً عن مخاوفه من «زيادة التهديدات بعودة القتال في البلاد».

من جانبه، يرى الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث أن السعودية «يعتبرها استمرار العملية السلمية في اليمن»، إلا أن «تصعيد المواجهة الحوثية مع الأميركيين في سدة انتخابية قد يخرج العلاقات، كما تقول، ومن ذلك عجز العائلات عن إصلاح أجهزتها المنزلية الحيوية كالغلاجات والغسالات والمكيفات أيضاً أعطال سيارات الأجرة لمن يعملون عليها، حيث تجد أن هذا التوجه يساعد هذه العائلات في جانب لا يلتفت إليه أحد.

وكان محمد عبد السلام، كبير المفوضين الحوثيين، أكد في حديث سابق لـ «الشرق الأوسط» أن مشهد السلام في اليمن «يسير بشكل جيد، سواء منذ بدء البردية الأمنية في أبريل (نيسان) 2022 الموافق لشهر رمضان آنذاك، أو كذلك من خلال النقاشات مع الجانب السعودي برعاية عمانية، وهي تسير بشكل جيد حتى الآن». التطمينات الحوثية، تقابلها تحذيرات متكررة من جانب الحكومة الشرعية بعدم جدية الحوثيين في السلام، والعمل على شراء الوقت وإعادة ترتيب صفوفهم ومن ثم الهجوم مجدداً في الجبهات الداخلية.

بالعودة للمصدر بوزارة الدفاع اليمنية، فقد أكد أن «الحوثيين لن يتوقفوا عن ضرب السفن في البحر الأحمر وخليج عدن». وأضاف المصدر اليمني فضل عدم ذكر اسمه، قائلاً: «الحوثي مستمر في الحشد والتدريب مستغلاً أحداث غزة وتعاطف القائل مع القضية الفلسطينية، بعد أن كان قد حصر تأييد الناس ووصل إلى حالة فقد فيها شعبيته».

وتابع: «لقد استعاد شعبيته من جديد بظهوره كمدافع عن غزة، وهذا ساعده في التحشيد أكثر (...)». قام بالحدس باسم نصره غزة ووجههم إلى مارب التي يقول إن طريق غزة يأتي عبرها، لكن الجيش الوطني وبناء القبائل لهم إلى حالة فقد فيها شعبيته».

ويعتقد الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، ومقره جدة، أن الأمور تتجه إلى التصعيد العسكري الميداني مع الولايات المتحدة وحلفائها ضمن الاستراتيجية الإيرانية - الحوثية في اليمن. ولفت بن صقر في حديث خاص لـ «الشرق الأوسط» إلى أن «هناك إصراراً حوثياً على استمرار وتصعيد الهجمات البحرية، ونية مغلطة بتعميق الخسائر البشرية والمادية، كما لا تزال وسائل الردع والدفاع الأميركية غير مؤثرة على الاستراتيجية الإيرانية في اليمن». وتابع: «الضربات الجوية الأميركية في العمق اليمني ما زالت محدودة في طبيعتها وتكثيفها ولم تعد عنصراً لتهدية السيطرة الحوثية على البلاد. التصعيد بكماله البنية التحتية لنظام الحوثيين ضراباً للمعركة والأمنية والسياسية، وهذا ما سيغير الحسابات الإيرانية - الحوثية».

ويرى مسؤولون وخبراء، أن الاستراتيجية الحوثية - الإيرانية في اليمن نتجه نحو التصعيد العسكري مع الولايات المتحدة وحلفائها، محذرين من أن الموقف قد يخرج عن السيطرة في حال حدوث خسائر بشرية أو مادية كبيرة.

وتتمسك الأطراف اليمنية حتى الآن - بشكل رسمي - بخريطة سلام (من ثلاث مراحل) تم الاتفاق عليها برعاية الأمم المتحدة، وجاءت نصرمة جهود سعودية وعمانية طيلة الأشهر الماضية.

في موازاة ذلك، قال مصدر في وزارة الدفاع اليمنية لـ «الشرق الأوسط» إن جماعة الحوثي الإرهابية أسقطت أحداث غزة وهجمات في البحر الأحمر لإعادة التحشيد من أبناء القبائل، وإرسال مزيد من القوات باتجاه مارب الغنية بالنفط.

وتقول الحكومة اليمنية إن الجماعة الحوثية تتخذ من الحرب في غزة وسيلة للهروب من استحقاقات السلام الذي تقوده الأمم المتحدة، إلى جانب محاولة تبيض جرائمها المستمرة ضد اليمنيين، بما في ذلك قطع الطرقات، ومنع تصدير النفط وحصر تعز.

وكان المبعوث الأممي لليمن هانس غروندبرغ أعلن في أواخر ديسمبر (كانون الأول) الماضي توصله إلى التزامات من الحكومة اليمنية والحوثيين نحو السلام وصياغة خريطة طريق ودعم تنفيذها.

وتحدث المبعوث حينها عن توصيل الأطراف لالتزام مجموعة من التدابير تتضمن تنفيذ وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، وإجراءات تحسين الظروف المعيشية، والانهراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة.

لكن الحال تغير لاحقاً، حيث تسبب الفساد الذي سيطر على الأعمال الإنسانية في اليمن في ظل الحرب وانتهازية تعاطي الجماعة الحوثية مع أنشطة حقوق الإنسان وأعمال الإغاثة في إفساد روح التطوع، والحق الكثير من الشباب بموجة الانتهازية والفساد اللذين غالباً ما يكتان من سمات أزمة الحرب.

ويتخذ عدد من الناشطين من شهر رمضان وعيدي الفطر والأضحي فرصة للمتطوع من خلال مساعدة العائلات التي تعاني من العوز وعدم القدرة على توفير الغذاء والمتطلبات الضرورية لهذه المناسبات كالملابس والأضاحي.

وفي مدينة عدن يعمل الشباب صالح العبيدي خلال هذه الفترة على إيصال مساعدات المسروقة من طالب المدينة أو المدن القريبة أو المغتربين في دول الجوار إلى العائلات الفقيرة، حيث تنتوخ تلك المساعدات بين المبالغ النقدية والسلال الغذائية والملابس الجديدة والأضاحي، وحتى تنظيم رحلات ترفيهية للأطفال خلال الأعياد.

وتمكن الناشطة رباب علي، بجهود فردية، من جمع 46 سلة غذائية ومبالغ نقدية من فاعلي الخير وتوزيعها على عدد من العائلات قبل دخول شهر رمضان، ونظمت صلبة زميلات لها زيارة إلى دار الأيتام لتوزيع بعض الهدايا عليهم، وزيارة أخرى إلى مركز الشلل الدماغي للأطفال.

أما منى عبدال، فتخصص نشاطها في توجه آخر ترى أن الكثير من العائلات والأفراد في من «الشرق الأوسط» عدم نشر اسمه، أن الكثير من الشباب من طلاب الجامعات أو الخريجين اندفعوا للتطوع في المنظمات رغبة منهم في اكتساب الخبرة، حيث كان التطوع يوفر فرصة لبناء الفرد وتكوينه المعرفي والأخلاقي وإطلاعه على سوق العمل وتعزيز معارفه، إلى جانب تعزيز علاقته بالمجتمع وتخمينة

فعند اندلاع الحرب في اليمن خلال عام 2015 بعد توسع الجماعات الحوثية في مختلف المحافظات اليمنية، شاركت فطوم في حملة لأجل إيصال تبرعات مالية وعينية إلى محافظة الضالع التي كانت من أوائل المحافظات التي تعرضت للحصار ومنع وصول المواد الأساسية للحياة إليها.

استمرت فطوم في أعمال التطوع في عدد من المحافظات التي تضررت من الحرب والمأساة الإنسانية إلى أن أصيبت بالإحباط بسبب مضي سنوات طويلة من التعب والمعاناة، زاملت خلالها الكثير من المتطوعين الذين تحولوا من متطوعين إلى موظفين في جهات دولية مانحة أو أنشأوا لأنفسهم مؤسسات محلية، وبدأت تظهر الفراء تبدو عليها.

ولدت فطوم، في حديثها لـ «الشرق الأوسط»، تحول زملائها إلى موظفين أو أصحاب مشاريع عيباً بعد ذاتها، فمن حقه أن يكون متطوعهم من أجل الحصول على الخبرة واستشراف فرص للعمل، لكنها تأسف لتخلي الكثير منهم

عن التطوع تماماً، ورفضهم مساعدة المتطوعين الجدد، بل إن منهم من يستغل هؤلاء المتطوعين لخدمة أهدافه الشخصية، وفق قولها.

شهد اليمن طفرة في التطوع في الشأن التنموي والفقر والأضحي خلال الأعوام السابقة لانقلاب والحرب، وهو اسم مستعار لأكاديمية في جامعة صنعاء يرى أن الهامش الديمقراطي والتعددية الحزبية وانتشار منظمات المجتمع المدني خلال تلك الفترة كانت فضاء لنمو الكثير من القيم المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية، دون تغليب الذات أو حرمانها من رغباتها وطموحاتها.

ويوضح الأكاديمي، الذي طلب من «الشرق الأوسط» عدم نشر اسمه، أن الكثير من الشباب من طلاب الجامعات أو الخريجين اندفعوا للتطوع في المنظمات رغبة منهم في اكتساب الخبرة، حيث كان التطوع يوفر فرصة لبناء الفرد وتكوينه المعرفي والأخلاقي وإطلاعه على سوق العمل وتعزيز معارفه، إلى جانب تعزيز علاقته بالمجتمع وتخمينة

عند اندلاع الحرب في اليمن خلال عام 2015 بعد توسع الجماعات الحوثية في مختلف المحافظات اليمنية، شاركت فطوم في حملة لأجل إيصال تبرعات مالية وعينية إلى محافظة الضالع التي كانت من أوائل المحافظات التي تعرضت للحصار ومنع وصول المواد الأساسية للحياة إليها.

استمرت فطوم في أعمال التطوع في عدد من المحافظات التي تضررت من الحرب والمأساة الإنسانية إلى أن أصيبت بالإحباط بسبب مضي سنوات طويلة من التعب والمعاناة، زاملت خلالها الكثير من المتطوعين الذين تحولوا من متطوعين إلى موظفين في جهات دولية مانحة أو أنشأوا لأنفسهم مؤسسات محلية، وبدأت تظهر الفراء تبدو عليها.

ولدت فطوم، في حديثها لـ «الشرق الأوسط»، تحول زملائها إلى موظفين أو أصحاب مشاريع عيباً بعد ذاتها، فمن حقه أن يكون متطوعهم من أجل الحصول على الخبرة واستشراف فرص للعمل، لكنها تأسف لتخلي الكثير منهم

عن التطوع تماماً، ورفضهم مساعدة المتطوعين الجدد، بل إن منهم من يستغل هؤلاء المتطوعين لخدمة أهدافه الشخصية، وفق قولها.

شهد اليمن طفرة في التطوع في الشأن التنموي والفقر والأضحي خلال الأعوام السابقة لانقلاب والحرب، وهو اسم مستعار لأكاديمية في جامعة صنعاء يرى أن الهامش الديمقراطي والتعددية الحزبية وانتشار منظمات المجتمع المدني خلال تلك الفترة كانت فضاء لنمو الكثير من القيم المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية، دون تغليب الذات أو حرمانها من رغباتها وطموحاتها.

ويوضح الأكاديمي، الذي طلب من «الشرق الأوسط» عدم نشر اسمه، أن الكثير من الشباب من طلاب الجامعات أو الخريجين اندفعوا للتطوع في المنظمات رغبة منهم في اكتساب الخبرة، حيث كان التطوع يوفر فرصة لبناء الفرد وتكوينه المعرفي والأخلاقي وإطلاعه على سوق العمل وتعزيز معارفه، إلى جانب تعزيز علاقته بالمجتمع وتخمينة

عند بدء شهر رمضان وصولاً إلى عيد الأضحي كل عام ينخرط الكثير من الشباب اليمنيين في الأعمال الخيرية والإنسانية، رغم تراجع أعمال التطوع في الشأن التنموي بسبب تأثيرات الانقلاب والحرب، ورغم الشكاوى من شبه الفساد والإفراء وغياب الوعي ويمثل التطوع في اليمن فرصة للكثير من الشباب للانخراط في الحرب والعزوف عن المشاركة فيها، كما يقول الناشط عبد الرزاق هاشم، إلا أن التطوع يفتقر للمكانة لدى المؤسسات والجهات المختصة، ولا يحظى المتطوعون بالتقدير أو التكرم أو التشجيع للمشاركة في برامج تاهيل مرموقة، أو حتى الحصول على مكافآت مالية تمنع عنهم الشعور بالاستغلال.

وبدا هاشم التطوع، وفق روايته لـ «الشرق الأوسط»، عبر العمل الحزبي الذي كان موجهاً ولا يوفر الشغف للمشاركة فيه، فلجأ للتطوع خلال دراسته الجامعية، مع جهات غير حزبية تنظم أنشطة تنموية غير حزبية وغير موسمية، إلا أنه يشكو من أن تطوعه لم يكن مدروساً أو ممنهجاً لمساعدته في تعزيز خبراته.

وكان التطوع بالنسبة له محدود الوقت المتاح، لكن تراكم الالتزامات المادية مع الوقت غير سلم الأولويات في حياته، والكثير من زملائه، ليصبح العمل ذو المردود المالي هو الدافع الأساسي، لا سيما أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تتعامل مع مفهوم العمل التطوعي كعمل خال تماماً من أي أجر، بل ويسبب استغلالها فنور المتطوعين.

ويعد العمل التطوعي أحد مؤشرات العطاء، وفقاً لمؤسسه المساعدات الخيرية «كاف» في لندن، حيث يلاحظ أنه يزداد أهمية وصعوداً في دول الحروب والأزمات. وجاء اليمن في المرتبة 140 على قائمة الدول الأكثر عطاءً ضمن مؤشر العطاء العالمي الذي أعدته

مؤسسة المساعدات الخيرية «كاف»، والذي يستمد بياناته من مسح أجرته مؤسسة «غالوب» الدولية لاستطلاعات الرأي، خلال العام الماضي، وشمل الأعوام الثلاثة السابقة للعام الماضي. وشمل المسح 147,186 الف مقابلة مع بالغين في 142 دولة على مدار العام قبل الماضي لتحديد مؤشر العطاء العالمي عبر ثلاثة أسئلة ومؤشرات؛ هي مساعدة شخص غريب، والتبرع بالمال، والتطوع بالوقت والجهد، بهدف رصد أكثر الدول والشعوب عطاءً في العالم.

ووفقاً للمسح، فإن لدى 6 في المائة من اليمنيين استعداداً للتبرع بالوقت، و4 في المائة للتبرع بالمال، بينما يبادر 46 في المائة لمساعدة الغرباء، وبلغت درجة اليمن في المؤشر 18 من 100.

ويهدف استمرار الحروب والأزمات وتراكم أعبائها على جميع السكان بالمطوعين أنفسهم إلى الحاجة للمساعدة، أو يمنحهم مبررات للتراجع عن العمل التطوعي، حسب الناشطة فطوم عمر.

عند اندلاع الحرب في اليمن خلال عام 2015 بعد توسع الجماعات الحوثية في مختلف المحافظات اليمنية، شاركت فطوم في حملة لأجل إيصال تبرعات مالية وعينية إلى محافظة الضالع التي كانت من أوائل المحافظات التي تعرضت للحصار ومنع وصول المواد الأساسية للحياة إليها.

استمرت فطوم في أعمال التطوع في عدد من المحافظات التي تضررت من الحرب والمأساة الإنسانية إلى أن أصيبت بالإحباط بسبب مضي سنوات طويلة من التعب والمعاناة، زاملت خلالها الكثير من المتطوعين الذين تحولوا من متطوعين إلى موظفين في جهات دولية مانحة أو أنشأوا لأنفسهم مؤسسات محلية، وبدأت تظهر الفراء تبدو عليها.

ولدت فطوم، في حديثها لـ «الشرق الأوسط»، تحول زملائها إلى موظفين أو أصحاب مشاريع عيباً بعد ذاتها، فمن حقه أن يكون متطوعهم من أجل الحصول على الخبرة واستشراف فرص للعمل، لكنها تأسف لتخلي الكثير منهم

قادة الكتلة سيناقشون إجراءات ضد طهران الأسبوع المقبل

أوروبا لمعاقبة إيران إذا أرسلت صواريخ إلى روسيا

بروكسل: الشرق الأوسط



رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ أمس (أ.ف.ب)

يستعد قادة الاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءات جديدة وواسعة، رداً على خطة إيرانية محتملة لإرسال مئات الصواريخ الباليستية إلى روسيا. في خطوة متقدمة من التعاون العسكري بين الدولتين الخاضعتين للعقوبات الأميركية.

ولوحث رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بفرض عقوبات إضافية على إيران في حال «تسليم» روسيا صواريخ باليستية. وأضافت فون دير لاين أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، الثلاثاء: «مستعدون للرد بعقوبات إضافية في حال زودت إيران روسيا بصواريخ باليستية».

في وقت متزامن، أفادت «رويترز» نقلاً عن مسودة نتائج القمة الأوروبية المقررة الأسبوع المقبل، بأن «المجلس الأوروبي يدعو الأطراف الثالثة إلى التوقف فوراً عن تقديم الدعم المادي للحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا».

ومن المقرر أن يناقش قادة الاتحاد الأوروبي الدعم لأوكرانيا في مواجهة الحرب الروسية، ومستجدات الأوضاع في الشرق الأوسط في القمة المقرر عقدها يومي 21 و22 مارس (آذار) في بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي.

وتكررت مسودة نتائج القمة أن «التقارير التي تذكر أن إيران قد ترسل صواريخ باليستية وتكنولوجيا ذات صلة إلى روسيا لاستخدامها ضد أوكرانيا مثيرة للقلق للغاية». وأضافت أن «الاتحاد الأوروبي مستعد للرد بسرعة وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين، واتخاذ إجراءات جديدة وكبيرة ضد إيران». وخلصت الاستنتاجات إلى أن قادة الكتلة سيدعون جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية إلى الاستعداد لفرض مزيد من العقوبات على إيران وبيلا روسيا وكوريا الشمالية. ونقلت «رويترز» في 21 فبراير (شباط) الماضي، عن ستة مصادر أن إيران زودت روسيا بـ400 صاروخ

تلقت عدداً كبيراً من الصواريخ من إيران مؤخراً»، لكن مسؤولاً أميركياً قال للوكالة إن واشنطن رأت أدلة على أن المحادثات تتقدم بشكل نشط لكن لا يوجد مؤشر بعد على تسليم شحنات. وبدوره، قال المتحدث باسم سلاح الجو الأوكراني يوري إهناث إنه لا توجد معلومات رسمية عن إرسال إيران صواريخ باليستية إلى روسيا.

إنكار روسي، إيراني

في وقت لاحق، نفت إيران على لسان مبعوثها الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، سعيد إيرواني، بيع صواريخ باليستية إلى روسيا لمساعدتها في الحرب الأوكرانية. ووصف التقارير بـ«مزاعم وسائل إعلام غريبة».

وقال المتحدث باسم «الكرملين»، دميتري بيسكوف، للصحافيين، في 22 فبراير الماضي: «نعمل على تطوير العلاقات مع إيران، بما في ذلك في مجال التعاون العسكري الفني، لكننا لا نعلق على هذه المعلومات». من جانبه، أبلغ السفير الروسي لدى إيران، اليكسي ديدوف، وسائل إعلام روسية أن تصريحات الدول الغربية عن دعم إيران لروسيا على الجبهة

التقارير التي تذكر أن إيران قد ترسل صواريخ باليستية إلى روسيا مثيرة للقلق للغاية

باليستي (أرض - أرض) من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى من عائلة «فاتح - 110»، مثل الصاروخ «ذو الفقار». ويقول الخبراء إن هذا الصاروخ المتنقل قادر على إصابة أهداف على مسافات تتراوح بين 300 و700 كيلومتر. وقال أحد مصادر إن «روسيا

مناورات روسية - صينية - إيرانية في خليج عمان

لندن - طهران: الشرق الأوسط

مربع (6600 ميل مربع) من المياه. وأضاف تاجديني خلال مؤتمر صحفي مشترك مع قاضي الوحدات الروسية والصينية، أن تدريبات الدول الثلاث - الرابعة منذ عام 2019 - تهدف أيضاً إلى تحسين التجارة ومواجهة القرصنة والإرهاب ودعم الأنشطة الإنسانية وتبادل المعلومات في مجال الإنقاذ» من بين أهداف أخرى. وعززت إيران تعاونها العسكري مع بكين وموسكو رداً على التوترات الإقليمية مع الولايات المتحدة، بما في ذلك بسبب تزويد روسيا بطائرات عسكرية من دون طيار تستخدم الآن في حرب موسكو على أوكرانيا.

ويشارك مراقبون من أذربيجان وكازاخستان وعمان وباكستان وجنوب أفريقيا في التدريبات. وكانت هذه الدول قد نظمت مناورات مشتركة في المنطقة في مارس (آذار) 2023، انطلاقاً من رغبة مشتركة في مواجهة ما تصفه بالـ«هيمنة الأميركية»، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وشهد خليج عمان سلسلة من الهجمات منذ عام 2019 ألقت الولايات المتحدة باللوم فيها على إيران، بالإضافة إلى استيلاء طهران على سفن، منذ انهيار اتفاقها النووي مع القوى العالمية. ويمر خمس إجمالي تجارة النفط عبر مضيق هرمز، المصب الضيق للخليج العربي. وتزامن المناورات مع تفاقم التوتر المائي في مضيق باب المندب، إثر هجمات جماعة الحوثي الموالية لإيران ضد سفن تجارية وأخرى عسكرية أميركية. وتبرر الجماعة هجماتها في البحر الأحمر، بالرد على الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة.

باشرت روسيا والصين وإيران أمس، مناورة بحرية مشتركة في خليج عمان، الممر المائي المهم بالقرب من مصب الخليج العربي، وتأتي المناورات في وقت يهاجم فيه الحوثيون الموالون لإيران سفناً تجارية تمر عبر طريق التجارة الحيوي في البحر الأحمر. ويشارك في التدريبات أكثر من 20 سفينة وسفينة دعم وزوارق قتالية من الدول الثلاث، بالإضافة إلى مروحيات بحرية.

ووصلت السفن الروسية والصينية إلى المياه الإيرانية قبل ساعات من بدء المناورات المشتركة مع البحرية الإيرانية والقوات الموازية لها في «الحرس الثوري».

وأظهرت لقطات بثها التلفزيون الرسمي الصيني مقطع فيديو نشرته البحرية الروسية التدريبات الجارية، المعروفة باسم «حزام الأمن البحري 2024». وأرسلت الصين مدمرة الصواريخ الموجهة «أورومتشي» وفرقاطة الصواريخ الموجهة «البيني» إلى التدريبات والتزويد بالوقود «دونغينغفو» وفقاً لوكالة «سوشيتيت برس».

من جهتها، أفادت روسيا بأن هناك مجموعة من سفن أسطول المحيط الهادئ بقيادة الطراد «فارياغ» وأفادت وكالة «إنترفاكس» الروسية بأن التدريبات هدفها الرئيسي هو أمن النشاط الاقتصادي البحري. ونقل تقرير للتلفزيون الرسمي الإيراني عن المتحدث باسم التدريبات، الأدميرال مصطفى تاجديني، قوله إن المناورات المشتركة ستجري في شمال المحيط الهندي، على مساحة 17 ألف كيلومتر

الأوكرانية «لا تتسق مع الواقع»

قلى أميركي أما المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي فقد هدد بفرض عقوبات إضافية على إيران، وقال: «نحن على استعداد للذهاب إلى أبعد من ذلك إذا باع إيران صواريخ باليستية لروسيا».

مطلع يناير (كانون الثاني) الماضي، أعرب كيربي عن قلق الولايات المتحدة من أن موسكو تقرب من الحصول على صواريخ باليستية قصيرة المدى، بالإضافة إلى صواريخ حصلت عليها من إيران.

وقررت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا الاستمرار في فرض عقوبات على إيران متعلقة بقضايا الصواريخ الباليستية وانتشار الأسلحة النووية والتي كان من المقرر انقضاؤها في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، بموجب الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015. وقال مسؤولون حينها إن القرار اتخذ بشكل كبير بسبب استخدام روسيا لطائرات مسيرة إيرانية ضد أوكرانيا، واحتمال قيام إيران بإرسال صواريخ باليستية إلى روسيا.



زورق إيراني بالقرب من سفينة صينية خلال مناورات مشتركة في خليج عمان (أ.ف.ب)

الوسطاء مجهولون «حتى الآن»... ورئيس الوزراء الأسبق منفتح على الاقتراع المبكر

رسائل سرية من المالكي إلى الصدر حول انتخابات العراق

لندن: علي السراي

الذي يحاول التوصل مع الصدر، بل إن قيادات مثل عماد الحكيم وهادي العامري طلبت منه «معرفة خطته بشأن العودة إلى العملية السياسية». وقال أحد المصادر، لـ«الشرق الأوسط»: إن «وسطاء مجهولين حتى الآن ينقلون رسائل بين (الإطار) والانتخابات المقبلة، لكن المفاجأة أن وجهات نظر المالكي والصدر بشأن التعديلات المقترحة «لا تكون متطابقة إلى حد كبير»، وفقاً للمصادر.

وناقش المالكي مع من التقاهم هذه الأيام جدوى أو عدم جدوى الانتخابات المبكرة، ودون أن يكون حاسماً قال إنه منفتح لدراسة الأمر مع التيار الصدري. وقال مصدر من التيار، إن «المالكي لديه يقين بأن الصدر سيشارك في الانتخابات المقبلة، وأوحى للوسطاء أنه على استعداد للتفاهم مع الصدرين على أفضل نسخة للقانون الانتخابي، تخدم عودة قوية للصدر».

وأكدت ثلاثة مصادر، أن «المالكي لم يتلق حتى الآن أي رد صريح ومباشر من الصدر»، لكن الوسطاء قالوا إن «التعديلات المقترحة قد تكون مقبولة». وقال مصدر مطلع على «اللقاءات الخاصة» إن «المالكي كان حذراً للغاية في حديثه مع الوسطاء، وكان يجس التجسس ويمرر الرسائل (...)، وكان

قالت خمسة مصادر شيعية إن رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي «حتمل وسطاء سريين رسائل» إلى زعيم التيار الصدري، مفدتي الصدر، للتفاهم حول عودة الأخير إلى العملية السياسية عبر الانتخابات التشريعية المقبلة، تضمنت أيضاً إمكانية «مناقشة الاقتراع المبكر لو أفضى الأمر». واتفقت المصادر على أن المالكي هو «صاحب المبادرة في التوصل مع التيار الصدري، وأنه التقى خلال الأسبوعين الماضيين بشخصيات على صلة بالصدر لشرح رؤيته بشأن الانتخابات والتعديلات التي ينوي إدخالها على القانون».

وكشف تقرير لـ«الشرق الأوسط»، السبت الماضي، أن المالكي يجهز قانون انتخابات جديد، بتعديلات تهدف إلى تقليل حظوظ رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في البرلمان المقبل. وضممت تعديلات المالكي، وفقاً للمصادر، لتحديد أوزان «قوى الإطار التنسيقي» سلفاً، ولتجنب فوز حليف شيعي بعدد أكبر من المقاعد.

حتى الاقتراع المبكر ممكن

ووفقاً للمصادر الخمسة، فإن المالكي ليس الطرف الشيعي الوحيد



صورة نشرتها منصات مواتية للتيار يظهر فيها الصدر وهو يراقب هلال رمضان (إكس)

الصدر يتحدث لمجموعة من أتباعه: «في كل انتخابات يريدون التحالف والائتلاف حتى مع أعدائهم (...) من جهتي أكر: لن أشارك في خطة عطار. إما أن أكون في حكومة أغلبية وهم في المعارضة أو العكس».

إقحام التيار الصدري

واستبعد عصام حسين، وهو ناشط

الأيام يجمع المساعدات للفلسطينيين في قطاع غزة». وأطلق الصدر، الاثنين، حملة لجمع التبرعات لأهالي غزة، وحشد «مسجد السيدة زينب» بالنجف لاستلامها من المتبرعين. في غضون ذلك، أعادت منصات رقمية تابعة للتيار الصدري نشر فيديو يعود إلى مارس (آذار) 2022، يظهر فيه

المبكر القول إن مرحلة (الإطار التنسيقي) انتهت بالنسبة للمالكي». ومنذ أسابيع تخرج من مكاتب «الإطار التنسيقي» مؤشرات عن صعود ائتلاف غير حاسم بين السوداني وشخصيات شيعية بينهم محافظون شيعية أقوياء، وقد يحظون بدعم حركة «عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي. ووفقاً لمصدرين، فإن «المالكي مقتنع بأن ثنائية السوداني - الخزعلي قد تعني انقراض (الإطار التنسيقي)، وأن اختلالاً من هذا النوع له تداعيات خطيرة».

وقال مصدر: «إمكانية أن يقع شيء من التنسيق بين السوداني المسلح بتحالف شيعي واسع مع الخزعلي، تعني سيطرته على مرحلة ما بعد الانتخابات المقبلة». وأكد المصدر أن «الطرف الحالي دفع المالكي لتشجيع الصدرين على العودة وقطع الطريق على أي تحالف شيعي واعد بخرج من سيطرته»، وقال: «ثنائية الخزعلي والسوداني أكثر ما يقلق المالكي، فهو يبحث الآن عن ثنائية قوية مع الصدر».

وعلى الأغلب، فإن المالكي لديه «تصور عن وجهة النظر الإيرانية التي تقول إن بقاء الصدر معزولاً قد يقاوم حالة الانقسام الشيعي ويدفع الأمور نحو اقتتال داخلي، على ما يقول مصدر شيعي.

سياسي في التيار الصدري، لـ«الشرق الأوسط»، «وجود وساطات مع الصدر، وإقحام التيار لإدارة صراع محموم بين أحرابه المتنافسة». ووفقاً لحسين، فإن «(الإطار) يتوقع فوز السوداني في الانتخابات التشريعية المقبلة بعدد وازن من المقاعد، خصوصاً في العاصمة بغداد، وهو لو حدث سيعني بداية النهاية للحالف الشيعي بصيغته القائمة الآن».

وقال حسين إن «(الإطار) يتوقع فوز السوداني في بغداد بنحو 200 ألف صوت وتكفي وفق القانون الساري لنحو 15 مقعداً، في حين تهدف التعديلات المقترحة إلى أن تتحول هذه الأصوات إلى مقعد واحد، وهذا هو أصل الصراع داخل (الإطار)».

وكشف تقرير سابق لـ«الشرق الأوسط» أن «الإطار التنسيقي» يتعامل مع مؤشر جديد يتعلق بمستقبل السوداني وإمكانية فوزه بنحو 60 مقعداً في البرلمان المقبل، رغم أنه لم يشارك في الانتخابات المحلية.

وقال مصدر آخر، لـ«الشرق الأوسط»، إن «المالكي يريد الاستعداد لأسوأ سيناريو مع (الإطار التنسيقي)، بعدما اكتشف أن غياب الد أعدائه لم يضمن له التوازن بوجود حلفاء غير مضمونين»، لكنه استردك بالقول: «من

قال إنه «عجز عن وقف قرارات استهدفت كيان كردستان ومصالح مواطنيه»

قاضي كردي يحتج وينسحب من المحكمة الاتحادية

بغداد: حمزة مصطفى

الرحمن زيباري، انسحابه من أعلى سلطة قضائية في البلاد احتجاجاً على سلسلة القرارات التي اتخذتها المحكمة ضد إقليم كردستان.

وقال القاضي زيباري، في مؤتمر صحفي عقده في أربيل، الثلاثاء: «لقد وجدت نفسي في موقع أصبحت فيها جهودي، وإمكاناتي العلمية والمهنية عاجزة عن تحقيق غايتها في الدفاع عن مصالح إقليم كردستان بصفته إقليماً دستورياً معترفاً به في كثير من مواد الدستور الاتحادي».

وعزا القاضي سبب انسحابه إلى «ما لمسته من وجود نزعة في قرارات المحكمة المتتالية نحو العودة التدريجية إلى أسس النظام المركزي

بعد ساعات من موافقة المحكمة الاتحادية في العراق على صرف رواتب موظفي إقليم كردستان لشهر فبراير (شباط) الماضي، أعلن أحد قضاتها الكرد انسحابه من المحكمة احتجاجاً على سلسلة قرارات «اتخذتها ضد إقليم كردستان».

وقالت المحكمة الاتحادية، في بيان صحفي، إنها «صرفت رواتب فبراير، لكن رواتب مارس (آذار) الحالي مشروطة بالتوقيع في مصارف معتمدة من حكومة بغداد».

وفي وقت لاحق، أعلن القاضي الكردي في المحكمة الاتحادية، عبد

التسعة) عاجزين من الناحية العددية عن تفادي صدور قرارات وأحكام تعد في نظرهما ماسحة بحقوق الإقليم وكيانه الدستوري». وفيما أشار إلى أنه تبثت موقفه الدستوري والقانوني المخالف والمعارض في كثير من الأحكام والقرارات، أكد أنه في الوضع الحالي يتعذر تحقيق الأهداف التي شغل المنصب من أجلها ومن تغيير اتجاهات المحكمة».

لا أثر قانونياً للانسحاب

وقال الخبير القانوني علي التميمي، إنه «لا أثر قانونياً للانسحاب القاضي، لأنه في النهاية لا يقدم ولا

أي بلد على حماية سلطات الأقاليم أو الولايات أكبر من حرصها على السلطات الاتحادية لأن هذه الأخيرة وبحكم طبيعتها وطبيعة صلاحياتها في موقع أقوى من سلطات الأقاليم. غير أن ما لمسته هو عكس ذلك كما أشرت إلى ذلك آنفاً». وأكد القاضي الكردي أن «الدستور العراقي لسنة 2005 من الدساتير الجامدة التي حرص المشرع الدستوري أو الأبناء المؤسسون على إخضاع تعديله لإجراءات معقدة حماية للمبادئ الدستورية المتفق عليها، ولحقوق جميع الأطراف والمكونات وجميع مستويات الحكم، مستردكاً بالقول: «إن ما لمسته في اتجاهات وقرارات المحكمة

الحكم، والابتعاد عن أسس ومبادئ النظام الاتحادي من خلال توسيع نطاق الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية». وأضاف زيباري أن «المحاكم الدستورية في جميع الأنظمة السياسية هي ضمانة لحماية وترسيخ هذا النظام وحفظ التوازن بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات أو الأقاليم ومن تجاوز كل مستوى من مستويات الحكم على صلاحيات المستوى الآخر». وأوضح أن «منطق الأشياء يقتضي أن يكون حرص المحكمة الدستورية في

الحكم، والابتعاد عن أسس ومبادئ النظام الاتحادي من خلال توسيع نطاق الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية».

دستور جامد

الخبير زيباري، انسحابه من أعلى سلطة قضائية في البلاد احتجاجاً على سلسلة القرارات التي اتخذتها المحكمة ضد إقليم كردستان.

وقال القاضي زيباري، في مؤتمر صحفي عقده في أربيل، الثلاثاء: «لقد وجدت نفسي في موقع أصبحت فيها جهودي، وإمكاناتي العلمية والمهنية عاجزة عن تحقيق غايتها في الدفاع عن مصالح إقليم كردستان بصفته إقليماً دستورياً معترفاً به في كثير من مواد الدستور الاتحادي».

وعزا القاضي سبب انسحابه إلى «ما لمسته من وجود نزعة في قرارات المحكمة المتتالية نحو العودة التدريجية إلى أسس النظام المركزي

لكن الخبير السياسي إسماعيل الشمري، رشح في منشور على منصة زيباري مقدمة لخطوات جديدة من أربيل تجاه «النظام والعملية السياسية».

ضمن خطة تبقى سيطرة أمنية لتل أبيب على القطاع ومدنية لجهات فلسطينية

إسرائيل تدرس الاستعانة بمسؤولين في السلطة لإدارة الحياة في غزة

رام الله: الشرق الأوسط

تدرس إسرائيل الاستعانة بمسؤولين في السلطة الفلسطينية بشكل مؤقت، ومن بين الأسماء التي طرحها وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، اسم ماجد فرج، رئيس جهاز المخابرات العامة، وهو أعلى شخصية أمنية في السلطة الفلسطينية وبدل محتمل كذلك للرئيس الفلسطيني محمود عباس، من بين أسماء أخرى مطروحة بقوة وجاء ذلك في وقت أبحرت سفينة تحمل نحو 200 طن من الأغذية من ميناء في قبرص في وقت مبكر من أمس الثلاثاء في تجربة أولى لتدشين طريق بحري جديد لإيصال المساعدات إلى سكان قطاع غزة الذين صاروا على شفا المجاعة.

وشهدت سفينة الإنقاذ (اوبن أرمز) وهي تجر من ميناء لارتكا في قبرص وتسحب بارجة تحمل الطحين والأرز والبروتينات. ويأتي معظم تمويل هذه المهمة من الإمارات، وتظلمها مؤسسة (وورلد سنترال كيتشن) التي مقرها الولايات المتحدة. وتستغرق الرحلة إلى غزة نحو 15 ساعة.

في غضون ذلك، قالت هيئة البحث الرسمية «كان» إن المؤسسة الأمنية تدرس الاستعانة بالسلطة الفلسطينية من أجل إنشاء آلية تكون مسؤولة عن إدارة حياة سكان قطاع غزة، وتوزيع المساعدات الإنسانية التي تدخل القطاع.

وأضافت «كان» أن من الأسماء التي ظهرت اسم ماجد فرج، رئيس المخابرات الفلسطينية، والمقرب من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وقد ظهر اسمه في إحدى المناقشات الأمنية المغلقة التي أجراها وزير الدفاع يوآف غالانت، إلى جانب أسماء عناصر فلسطينية معتدلة أخرى قد تتولى بشكل مؤقت إدارة

حياة سكان قطاع غزة.

وقالت مصادر مطلعة على تفاصيل المناقشات إن الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في المناقشات ليسوا أعضاء في «حماس»، وليسوا مقربين منها، وإن فرج ليس الوحيد في قائمة الأسماء.

وتابعت هذه المصادر أنه بينما لم يجر اتخاذ قرار بشأن «ما بعد الحرب»، فإن «حماس» تعمل على

زيادة سيطرتها على قطاع غزة، خصوصاً على المساعدات الإنسانية التي تدخل القطاع، وبالتالي يجب إيجاد الحلول بسرعة.

ووفق «كان»، يُعد ماجد فرج البالغ من العمر 61 عاماً، أقوى شخصية أمنية في السلطة الفلسطينية، ويعد مقرباً جداً من عباس، وتربطه علاقات ممتازة مع كبار مسؤولي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، والـ«CIA» وعدد

من أجهزة المخابرات العربية والغربية. وقد برز مؤخراً اسمه بوصفه شخصاً يمكن أن يحل محل أبو مازن، بالإضافة إلى مسؤولين كبار آخرين في السلطة الفلسطينية.

ولم يعلق مسؤول إسرائيلي رسمي على الاقتراح، لكن زعيم المعارضة يائير لبيد قال إنه «من الطبيعي طرح اسم فرج لأنه أحد الشخصيات التي عملت معنا أكثر من غيرها».

ضد «حماس»، وأضاف: «لا يوجد أي عائق أمام التعاون مع السلطة الفلسطينية، لأننا حتى اليوم نعمل معهم. يجب على الحكومة أن تقرر ما إذا كانت ستتعامل مع السياسة أو أمن إسرائيل. إذا كان الأمر يتعلق بأمن إسرائيل، فسنعامل مع السلطة الفلسطينية، لكننا فقط سنضمن أمننا، ولن نعتمد على السلطة الفلسطينية في الحرب على الإرهاب».

ويخطط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لإبقاء إسرائيل في قطاع غزة، 10 سنوات، وهي المدة التي يحتاج إليها الجيش من أجل تحويل واقع القطاع إلى ما يشبه واقع الضفة الغربية. ووفق خطة نتانياهو التي كُشف عنها سابقاً، فإن المرحلة الأولى من الحرب الحالية التي عنوانها إسرائيل «القضاء على «حماس»، سوف تستغرق سنة أو

سنتين، ولكن خلق واقع جديد في غزة تستقر فيه حكومة بديلة لـ«حماس» سيحتاج إلى 8 سنوات أخرى «هذا إذا حدث ذلك على الإطلاق».

ووفق خطة نتانياهو فإنه حتى يتسنى ذلك، سيتعين على إسرائيل الحفاظ على وجودها المستمر في قطاع غزة، مع إيجاد إدارة تهتم بشؤون الفلسطينيين.

والخطة الإسرائيلية التي تنص على سيطرة أمنية على غزة، رفضها الفلسطينيون الذين يعملون على تشكيل حكومة خمراء لتولي شؤون الضفة والقطاع معاً.

وأرسل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نهاية الشهر الماضي، رسائل متطابقة إلى عدد من الرؤساء ورؤساء الوزراء والمنظمات والاتحادات، أكد فيها رفض دولة فلسطين لما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو من «مبادئ لليوم التالي للحرب» على قطاع غزة.

وكان عباس قد أوعد للحكومة الفلسطينية التي يقودها رئيس الوزراء محمد اشتية بالاستقالة، وقبل استقالته فوراً، وكلفه بتسيير الأعمال في خطوة، أراد منها التأكيد للميركيين والعالم أنه بدأ مشوار الإصلاح وأن السلطة جاهزة لتشكيل حكومة فلسطينية من الخبراء قادرة على تولي حكم قطاع غزة.

وقالت مصادر في السلطة الفلسطينية لـ«الشرق الأوسط»، إن الاقتراح الإسرائيلي سخيف، ويفترض أن المسؤولين الفلسطينيين ينتظرون أوامر من إسرائيل من أجل مساعدتها على إدارة شؤون القطاع. وأضافت: «على إسرائيل أن تفهم أنه لا مستقبل لها في غزة. والجهة المعنية بذلك هي السلطة الفلسطينية. السلطة هي التي ستدير شؤون الفلسطينيين ضمن دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية».

قال زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد إنه «من الطبيعي طرح اسم فرج لأنه أحد الشخصيات التي عملت معنا أكثر من غيرها» ضد «حماس».



طفلان فلسطينيان مع فانوس رمضان في رفح بجنوب قطاع غزة أمس الثلاثاء (أ.ب.أ)

مصير «الرقم 2» في «القسام» و«3» على قائمة الاغتيال الإسرائيلية... في «انتظار البيان الرسمي»

مروان عيسى «رجل الظل» الذي كاد يقتله السرطان قبل إسرائيل

غزة: خاص به الشرق الأوسط

يحاول الجيش الإسرائيلي وحركة «حماس» تحديد ما إذا كان مروان عيسى، نائب رئيس «كتائب القسام» الجناح العسكري للحركة، قد قُتل فعلاً في غارة جوية استهدفته وسط قطاع غزة، ليلة السبت - الأحد الماضي.

ويستخدم مسؤولو الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي والشاباك إجراءات خاصة للتحقق بشكل نهائي، مما إذا كان قد تم «إغلاق ملف» الرجل الثاني في القسام الذي استخدمت إسرائيل لاغتياله أسلحة مشتركة، «ثقيلة وخرافة للتحصينات» من أجل التحقق من عدم خروجه حياً من المجمع تحت الأرض الذي كان فيه.

وقالت القناة 12 الإسرائيلية إنه «بعد ثلاثة أيام من الهجوم القوي غير المعتاد في مخيم النصيرات للاجئين، وسط القطاع، لا تزال إسرائيل لا تعرف على وجه اليقين ما إذا كان عيسى قد قُتل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تأكيد تصفية أحد كبار أعضاء «حماس» قد يأتي على وجه التحديد من الفلسطينيين، ومن «حماس» نفسها».

أما «حماس» التي لم تعقب حتى إعداد هذا التقرير، فإنها تجد صعوبة في الاتصال والتواصل والتحقق من أي معلومات، كما أن الوصول إلى الجثامين والتحقق منها في ظل الانهيار الكبير الذي سببته الضربة الإسرائيلية، معقد للغاية.

وكان الجيش الإسرائيلي قد استهدف في استهداف عيسى قنابل خارقة للتحصينات، بالإضافة إلى قنابل ثقيلة للغاية.

وفي الوثائق التي نشرها المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، شوهد انفجار كبير مع انفجارات أصغر، من أجل التأكيد من أن من لم يقتله الانفجار نفسه أو انهيار النفق، فسيتم اختناقاً أو استنشاقاً لمواد خطيرة.

ولا تريد إسرائيل إعلان مقتل عيسى رسمياً إلا إذا تأكدت نهائياً، بعدما أخطأت أول الحرب بإعلان اغتيال المسؤول السياسي في «حماس» روجي منتهي الذي تبين أنه أصيب ونجا وعاد لمزاولة عمله. وعيسى هو أهم هدف يتم استهدافه منذ بداية الحرب، ويعد الرجل رقم 3 على قائمة المطلوبين الإسرائيلية في «حماس»، بعد محمد الضيف، قائد «كتائب القسام»، ويحيى السنوار، قائد «حماس» في

الهجوم الإسرائيلي. وقبل ذلك حاولت إسرائيل قتل عيسى في معركة «سيف القدس» عام 2021، بعد استهداف شقة سكنية في حي تل الهوى كان من المفترض أن يصل إليها عيسى، لكنه تأخر دقائق معدودة جعلته ينجو بحياته، وقتل في الهجوم شقيقه وأهل الذي كان قائداً في جهاز استخبارات «القسام».

كما حاولت إسرائيل اغتياله في اللحظة التي تعرض فيها أحمد الجعري عام 2012، لمحاولة اغتيال في مخيم البريج وسط قطاع غزة، بعد نصف منزل كان موجوداً به.

أما العملية التي كانت أقرب للنجاح، فكانت بعد أيام من اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط عام 2006، وحينها أصيب بجروح متوسطة تعافى منها لاحقاً.

صفقات تبادل الأسرى

وكان عيسى الذي لا يحب الأضواء نشطاً بشكل كبير في أي محادثات متعلقة بصفقات تبادل الأسرى.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، إن عيسى لعب دوراً مهماً في التخطيط لعملية اختطاف الجندي جلعاد شاليط، وتنسيق عملية إخفائه ثم المفاوضات حوله.

وتنسب المخابرات الإسرائيلية إلى عيسى أكثر من 50 في المائة من المسؤولية عن هجوم السابع من أكتوبر (تشرين الأول)، والتخطيط له.

وأكدت مصادر لـ«الشرق الأوسط» أن عيسى كان على علم بالخطة بشكل كامل، وكان حاضراً في الاجتماع الأخير الذي حدد نقطة الصفر، وعلى اتصال مباشر مع قادة وحدات النخبة



دمار جراء الغارات الإسرائيلية على مخيم النصيرات في قطاع غزة فبراير الماضي (أ.ب.أ)

المسلمين في بدايات شبابه قبل فترة صغيرة من الإعلان عن تأسيس حركة «حماس»، التي انضم إليها لاحقاً.

اعتقل مرة واحدة من قبل قوات الاحتلال عام 1987، وأفرج عنه عام 1993، وبقي يعاني من الملاحقة الإسرائيلية، ثم اعتقل عام 1997 من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، انتفاضة الأقصى الثانية نهاية عام 2000.

ولد مروان عبد الكريم عيسى عام 1965، في مخيم البريج وسط قطاع غزة، نشأ وترعرع بالمخيم، وتلقى تعليمه في مدارس «الأونروا»، قبل أن يتلقى تعليمه الجامعي في الجامعة الإسلامية. كان رياضياً مميزاً وبرز في لعبة كرة السلة في نادي خدمات المخيم. انتمى عيسى لجماعة الإخوان

هاون وصواريخ تجاه المستوطنات التي كانت توجد داخل القطاع. تدرج في العمل الدعوي والعسكري داخل حركة «حماس» و«كتائب القسام»، حتى أصبح شخصية عسكرية مرموقة، ثم عين قائداً لواء المنطقة الوسطى قبل أن يصبح عضواً في المجلس العسكري ثم أمين سر المجلس، حتى وصل إلى منصبه الحالي، نائباً لقائد «القسام» بعد اغتيال الرجل الثاني في الكتائب أحمد الجعري عام 2012.

وقالت مصادر «الشرق الأوسط» إن عيسى لعب دوراً مهماً في تغيير تركيبة المكتب السياسي لحركة «حماس» بعد انتخابات عام 2012،

عندما طالب بضرورة وجود ممثل للكتائب في المكتب، وترشح وأصبح هو في هذا المنصب ليكون حلقة وصل ما بين المستويين السياسي والعسكري. واستمر في ذلك حتى الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2021، حيث ظهر لأول مرة علناً في صورة جمعت أعضاء المكتب السياسي الحالي الذي تمتد فترة ولايته حتى عام 2025، وقد وضع «كمامة» على وجهه في تلك الصورة التي أصبحت أحدث ظهور له.

لكن الذي لا يعرفه كثيرون أن عيسى الذي تعرض لعدد محاولات الاغتيال ونجا منها، كان يصارع الموت منذ سنوات طويلة فعلاً بسبب إصابته بالسرطان

وكشفت المصادر عن أن عيسى مصاب منذ نحو 8 سنوات بالسرطان، وقد تدهورت صحته عدة مرات في الفترة الماضية التي سبقت الحرب، وكان يتلقى علاجاً في مكان خاص، وجرت هناك محاولات حديثة لإخراجه خارج قطاع غزة من أجل تلقي العلاج قبل هذه الحرب.

استهدف عيسى ليس لأول مرة في هذه الحرب، فقد تعرض بحسب المصادر، لمحاولة اغتيال عندما تم استهداف مبنى من عدة طوابق في حي اليرموك بمدينة غزة بقصف صاروخين وسط حزام ناري عنيف، ليثبت لاحقاً أنه غادر المبنى والمنطقة بأكملها قبل ساعات من

وقالت مصادر في حركة «حماس» لـ«الشرق الأوسط»، إنها تابعت النقاير الإسرائيلية حول الهجوم، ولا معلومات مؤكدة حتى الآن حول حقيقة ما جرى، ولا يمكن التأكد من أن عيسى كان موجوداً بالمكان.

في إطار الصراع بين نتنياهو وهرتسي هليفي على خلفية الإخفاق في صد هجوم «حماس»

مطالب في إسرائيل بمحاكمة رئيس أركان الجيش

تل أبيب: نظير مجلي

في خطوة متقدمة في الصراع الخفي الدائر بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومعهكره الميميني، من جهة، وبين غالبية قادة الجيش والأجهزة الأمنية، من جهة أخرى، حول من من الطرفين مذنب أكثر من الآخر في الإخفاق الكبير الذي كشفه هجوم «حماس» في 7 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، خرج الضابط برتبة عميد، رونين كوهن، بحملة ترمي إلى إقالة رئيس أركان الجيش، هيرتسي هليفي، وعدد آخر من رفاقه في رئاسة الأركان، فوراً، وتقديمهم إلى محكمة عسكرية، وإنزال العقاب بهم على إهمالهم الخطير في رصد ذلك الهجوم وصدّه.

وقال كوهن إن ما كشف عنه في برنامج «عوفدا» التلفزيوني (القناة 12)، وغيره من وسائل الإعلام، وظهر فيه أن الجيش تلقى معلومات كثيرة قبل أيام من هجوم «حماس»، يؤكد أن شيئاً ما غير عادي كان يدور في غزة، لكنه لم يفعل شيئاً ولم يصدر روايات وبيانات الجنديات المكلفات بمراقبة الحدود، بل وهناك ملف معلومات وصل إلى رئاسة



رئيس أركان الجيش هيرتسي هليفي خلال إحدى زيارته لقواته في غزة (المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي على منصة إكس)

إم 103»: «أنا لا أريد أن أقول إن هناك قادة في الجيش تآمروا على الحكومة وسكتوا على تلك المعلومات حتى يتم هجوم (حماس) وتسقط الحكومة، وقال كوهن، في حديث لإذاعة «إف

وكونه هذا (51 عاماً) خدم في الجيش أيضاً تحت قيادة رئيس الأركان الحالي، هليفي، ويعرفه شخصياً. وتم تسريحه في يوليو (تموز) 2023، أي قبل ثلاثة شهور من الحرب، وذلك بعد ثلاث سنوات من الخدمة قائداً لدائرة الشؤون اللوجستية في قيادة الجيش. وهو يسكن في إحدى مستوطنات الجولان السوري المحتل.

وكانت لجنة تحقيق في قيادة الجيش، في 2021، قد أصدرت تقريراً يدين كوهن بـ «إهمال خطير» في عدمه في إبلاغ الحكومة بالمشكلة في وقت مبكر، مما سبب خسائر بشرية ومادية كبيرة.

كوهن: «الإهمال والقصور كانا بدرجة من الضخامة تستدعي عقاباً شديداً، وهذا لا يتم بلجنة تحقيق، بل بتحقيق جنائي ومحاكمة»

وفي اليمين يشكون في نيات الجيش من هذا الاختيار. ففي حينه وجهت أجهزة الأمن تحذيرات لرئيس الحكومة، شفيها وخطياً ومن خلال التسريب إلى وسائل الإعلام، بأن سياسة الحكومة في الموضوع الفلسطيني، خصوصاً في إطلاق يد المستوطنين لتنفيذ اعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية والاحتحامات للمسجد الأقصى، وتشديد القبضة على الأسرى في السجون الإسرائيلية، والتهرب من فتح آفاق سياسية لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفرص عقوبات مالية على السلطة الفلسطينية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية هناك، كلها ستؤدي إلى انفجار أمني خطير. وقد فهموا في اليمين أن هدف الجيش من التحقيق من هذه النقطة يهدف إلى إصااق تهمة الإخفاق بالحكومة وبرئيسها. ولذلك خرجوا بحملة قادها نتنياهو نفسه لترسيخ الاتهام للجيش والأجهزة الأمنية ذنب الإخفاق.

ومعروف أن نتنياهو دخل في صدامات مع قادة الأجهزة الأمنية منذ بداية حكمه في سنة 2010. ففي حينه، دعا الجيش إلى شن حرب على إيران، ورفض ذلك.

تأتي ردا على قيام الجيش ببدء تحقيق داخلي حول الإخفاق، منذ ثلاثة أسابيع، خصوصاً بعدما تبين أن الجيش قرر أن يبدأ التحقيق عن الفترة منذ سنة 2018.

ينص على توزيع أموال المقاصة على مصابي العمليات المسلحة

قانون إسرائيلي يهدد السلطة الفلسطينية بالإفلاس

تل أبيب: الشرق الأوسط

انتهى الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) من سن قانون، يبرأه الثانية والثالثة، يقضي بإتاحة الفرصة للإسرائيليين المضربين جراء عمليات مسلحة ينفذها فلسطينيون ضد أهداف إسرائيلية، أن يرفعوا دعاوى تعويض ضد السلطة الفلسطينية تقدر قيمتها بمئات ملايين الدولارات.

وأيد القانون 19 نائباً من الائتلاف الحكومي والمعارضة، ولم يصوت ضده سوى نائبين عربيين، وسيصبح نافذ المفعول حال نشره في الجريدة الرسمية، إلا إذا أوقفته المحكمة العليا. وتم إقرار هذا القانون رغم أن عدداً من الخبراء وممثلي أجهزة الأمن كانوا قد حذروا من أن «من شأن هذا القانون أن يلحق ضرراً كبيراً باقتصاد السلطة الفلسطينية المندهور أصلاً، ويدفعها إلى الإفلاس».

وقد جاء في نص القانون أن الغرض منه هو «تمكين ضحايا الإرهاب من رفع دعاوى تعويض ضد أولئك الذين يدفعون رواتب مقابل الإرهاب، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، التي توافق على وتشجع أعمال الإرهاب بدفعها رواتب للإرهابيين». ويهدف الاقتراح إلى تنظيم مسألة تعويض الضحايا، وإزالة الحواجز التي تحول دون رفع دعاوى تعويض (أضرار) مدنية، ضد أولئك الذين يدفعون راتباً مقابل أعمال إرهاب.

وينص القانون على أن «دعاوى الضرر المدني من قبل ضحايا الإرهاب هي أداة فعالة وناجحة في العديد من البلدان لمكافحة تمويل الإرهاب؛ لأنها تلحق الضرر بموارد الضالعين في تمويل الإرهاب، وتخلق قوة ردع

اقتصادية». ويموجه، يستطع كل من أصبح معوقاً، وكل عائلة فقدت أحد أبنائها، التقدم إلى القضاء الإسرائيلي، والمطالبة بدفع تعويضات لها من أموال السلطة الفلسطينية المحتجزة في إسرائيل.

وكانت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست قد أقرت مدالات في القانون قبل إقراره، بحضور رئيس القسم المدني، في وحدة تنسيق عمل الحكومة في الأراضي الفلسطينية، إلعاد غورين، فقال محذراً: «الكابيت كان قد قرر، خلال



مؤتمر صحافي في السفارة الإسرائيلية بلندن يوم 7 مارس الحالي لعائلات إسرائيلييين محتجزين لدى «حماس» في قطاع غزة (أ.ف.ب)

مناقشاته التي جرت قبل سبعة شهور، يحذّر الحد الأقصى لمبلغ التعويض. وأضاف: «في جلسة لجنة الوزراء، أعرينا عن موقفنا بضرورة وجود نطاق (محدد) للتعويضات، الاقتراح الحالي دون وجود حد أقصى، لن يجتاز المحكمة العليا، ويجب عدم المضي في هذا الطريق».

لكن نواب الائتلاف الحكومي، ومعهم بعض نواب المعارضة، أيدوا سن القانون ومرروه. المعروف أن الحكومة الإسرائيلية

أن يمرّ في المحكمة العليا، وذلك لأنه لا يحذّر الحد الأقصى لمبلغ التعويض. وأضاف: «في جلسة لجنة الوزراء، أعرينا عن موقفنا بضرورة وجود نطاق (محدد) للتعويضات، الاقتراح الحالي دون وجود حد أقصى، لن يجتاز المحكمة العليا، ويجب عدم المضي في هذا الطريق».

لكن نواب الائتلاف الحكومي، ومعهم بعض نواب المعارضة، أيدوا سن القانون ومرروه. المعروف أن الحكومة الإسرائيلية

بقيادة بنيامين نتنياهو بدأت في ديسمبر (كانون الأول) 2019، خصم 150 مليون شيقل (45 مليون دولار)، شهرياً، من عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، بذريعة الأموال رواتب ومخصصات للأسرى ولعائلات القتلى الفلسطينيين، الذين قضاوا في عمليات ضد إسرائيل. وقد بادر إلى الاقتراح وزير الدفاع، نفتالي بينيت، في حينه. وعندما أصبح بينيت رئيساً للحكومة مع بائير لبيد، بدأت الحكومة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من سنة 2021، تحويل أموال المقاصة منقوصة أكثر، إلى السلطة الفلسطينية؛ إذ خصمت مبلغ 270 مليون شيقل (75 مليون دولار)، تمثل مخصصات كانت تحول شهرياً إلى قطاع غزة. ويشكل هذا الخصم ضربة قاسية للوضع المالي في السلطة الفلسطينية، التي تدفع الرواتب منقوصة للموظفين ولا تفي بالتزاماتها للمقاولين والمزودين. ومع أن الحكومة الإسرائيلية تصر على الاستمرار في هذا النهج، شهراً بعد شهر، تسعى السلطة الفلسطينية لدى الدول المانحة للضغط على إسرائيل حتى تفرج عنها. وما زالت تأمل أن تتكفل جهودها بالنجاح.

وقد تم التحفظ على هذه الأموال في الخزينة الإسرائيلية. وبموجب القانون الجديد يُسمح للمواطنين الإسرائيليين ضحايا الإرهاب أن يطلبوا الحصول على تعويضات من هذه الأموال بالنادات، وهم يفعلون ذلك رغم أنهم يحصلون على تعويضات حالياً، بمبلغ كبير مقطوع لمرة واحدة وبرواتب شهرية، من مؤسسة التامين الوطني في إسرائيل. والقانون الجديد يتيح دفع تعويضات إضافية لهم من أموال السلطة الفلسطينية.

سوليفان يقول إن الرئيس الأميركي لن يدعم أي عملية «لا تحمي المدنيين»

هل يقيد بايدن المساعدات العسكرية لإسرائيل إذا هاجمت رفح؟

واشنطن: إيلي يوسف

يوجد بها 1,3 مليون نسمة دون وجود خطة يمكن التوافق بها للتعامل مع السكان هناك.

تدخل انتخابي من نتنياهو

بيد أن تصريحات نتنياهو الأخيرة التي أدلى بها لصحيفة «بوليتيكو» عن «خطه الأحمر»، رداً على بايدن، عدتها أوساط أميركية «قلة وفاء» لوقوف الرئيس إلى جانب إسرائيل، منذ اندلاع الحرب في غزة، ونوعاً من التدخل السياسي في جهود بايدن للفوز في الانتخابات الرئاسية ضد منافسه الجمهوري دونالد ترمب. وبينما لم يتخذ بايدن أي قرار بشأن الحد من عمليات نقل الأسلحة في المستقبل، قال مسؤولون إنه قد يفعل ذلك إذا شنت إسرائيل عملية جديدة تزيد من تعرض المدنيين الفلسطينيين للخطر. ونقلت صحيفة «بوليتيكو» عن أحد المسؤولين قوله: «إنه شيء فكر فيه بالتأكيد». وأعلى بايدن مؤشرات متباينة حول شعوره تجاه مبيعات الأسلحة السنوية لإسرائيل. وفي العام الماضي، عدّ تكيف المساعدة العسكرية بأنها

«فكرة جديرة بالاهتمام». وفي مقابلة أجريت معه نهاية الأسبوع، قال إنه سيواصل إرسال الأسلحة إلى البلاد، وخاصة نظام الدفاع الصاروخي «القبة الحديدية». لكنه قال في المقابلة نفسها إن الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين في غزة كانت بمثابة «خط أحمر» بالنسبة له. وقال بايدن في مقابلة مع شبكة «إم إس إن بي سي»: «لا يمكن أن يموت 30 ألف فلسطيني إضافي». واستخدمت إدارته مجموعة من التكتيكات الدبلوماسية للتأثير على إسرائيل، وقد يكون التلويح برفض شروط على المساعدات، وسيلة أخرى لحمل إسرائيل على تغيير تفكيرها بشأن حملة واسعة النطاق على رفح. ورغم ذلك، قالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي أريانا واتسون، ورئيس الرئاست «يعتقد أن هناك أساليب أخرى اتخذناها ونخذها أكثر فعالية». وقالت للصحافيين على متن الطائرة الرئيسية: «لا أعتقد أنه من المفيد تخصيص مصطلح من نوع الخط الأحمر» لمجموعة معقدة للغاية من السياسات. لقد رايتم الرئيس يتحدث بصوت عالٍ وصريح للغاية بشأن ما

مسؤولو الاستخبارات يحدرون

ويوم الاثنين، حذرت مديرية الاستخبارات الوطنية الأميركية، أفريل هاينز، من أن الحرب في غزة، ساهمت في بروز تهديدات أمنية جديدة بوجه الولايات المتحدة من جماعات إرهابية، بسبب دعم واشنطن لإسرائيل. وكشفت هاينز، في جلسة استماع سنوية مع قادة أجهزة الاستخبارات في الكونغرس، بشأن التهديدات الأمنية العالمية، أن هذه الأزمة حفزت العنف لدى مجموعة من الجهات بجمع أنحاء العالم، مشيرة إلى أنه على الرغم من أنه من السابق لأوانه معرفة امتدادات وتباينات ذلك، فمن المحتمل أن يحمل

الصراع في غزة «تهديدات إرهابية قد تستمر لأجيال». وأوضحت أن هجوم 7 أكتوبر (تشرين الأول) الذي شنته «حماس» على إسرائيل، أدى إلى بروز تهديدات جديدة للولايات المتحدة من قبل الجماعات المرتبطة بتفطلمي «القاعدة» و«داعش»، في حين استخدمت الجماعات المسلحة المدعومة من إيران «الصراع فرصة لمتابعة أجندتها الخاصة»، ضد الولايات المتحدة.

وتابعت هاينز بأن «الصراع في غزة يشكل تحدياً أيضاً للكثير من الشركاء العرب الرئيسيين، الذين يواجهون مشاعر عامة ضد إسرائيل في القطاع، ولكنهم ينظرون أيضاً إلى واشنطن باعتبارها وسيطاً في وضع أفضل لإنهاء الحرب قبل أن تمتد إلى عمق المنطقة».

وقف إطلاق النار ضروري

من ناحيته، تحدث وليام بيرنز، مدير وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه) بامل مشوب بالحنن، عن إمكانية

لررد على الهجوم الوحشي الذي تعرضت له في 7 أكتوبر، «أعتقد أنه يتعين علينا جميعاً أن نضع في اعتبارنا الخسائر الهائلة التي خلفها هذا الهجوم على المدنيين الأبرياء في غزة».

وفي رده على تساؤل كوتون عما إذا كانت إسرائيل تقوم بتجويد الأطفال المحترقة ومبظلمات الإغاثة الإنسانية، أجاب بيرنز: «الحقيقة هي أن هناك أطفالاً يتضورون جوعاً. إنهم يعانون من سوء التغذية، نتيجة لعدم تمكن المساعدات الإنسانية من الوصول إليهم. من الصعب جداً توزيع المساعدات الإنسانية بشكل فعال، ما لم يكن هناك وقف لإطلاق النار». بالنسبة لبايدن الذي يتعامل مع رد فعل سياسي حاد من الديمقراطيين في حزبه، الذين دعوا إلى وقف دائم لإطلاق النار وزيادة المساعدة المدنية للفلسطينيين في غزة. وعدت نتائج الانتخابات التمهيدية في ولاية ميشيغان التي صوت فيها أكثر من 100 ألف شخص «غير ملتزمين»، جرس إنذار لبايدن، وقد تؤدي إلى خسارته الانتخابات العامة بفارق ضئيل في الولايات المتنازحة.

أن يكون اتفاق وقف إطلاق النار «الخطوة الأولى نحو ما قد يكون ترتيبات أكثر ديمومة مع مرور الوقت». وأضاف: «لا أعتقد أن أحداً يستطيع ضمان النجاح... لكن أعتقد أن البديل عنه سيكون استمرار معاناة المدنيين الأبرياء في غزة من ظروف بائسة، ومعاناة الرهائن وأسره أيضاً في ظل ظروف بائسة للغاية... وحاول مسؤولو المخابرات الابتعاد عن الجدل الدائر حول الحرب التي إدارة بايدن في موقف صعب، يتمثل في دعم حليف يواجه إدانة متزايدة من الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان الدولية، وكذلك من ناخبين وليبراليين أميركيين، في ظل ارتفاع عدد القتلى المدنيين والأوضاع الإنسانية القاسية بالقطاع.

وخلال الجلسة، حث السيناتور الجمهوري توم كوتون، وهو مؤيد قوي لإسرائيل، بيرنز وهاينز على دحض مزاعم المنتقدين بأن إسرائيل «تقيد الشعب الفلسطيني» بحملتها العسكرية. ورفض المسؤولون ذلك. وقال بيرنز إنه بينما تفهم الإدارة «حاجة إسرائيل»

بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية وبناءً على شكوى قدمتها منظمة «ترايل إنترناشيونال»

بعد 40 عاماً على «مجازر حماة»... سويسرا تحيل رفعت الأسد إلى المحكمة

جنيف - دمشق: «الشرق الأوسط»

بعد أكثر من 4 عقود عادت الأحداث الدموية التي شهدتها مدينة حماة السورية في فبراير (شباط) 1982 إلى التداول الإعلامي، اليوم (الثلاثاء)، مع إحالة رفعت الأسد عم الرئيس السوري إلى المحكمة الجنائية الاتحادية. وكان رفعت الأسد نائب الرئيس السوري سابقاً، الذي يصفه منتقدوه «بمجازر حماة» بسبب قمعته لانتماءه في المدينة السورية، يقود القوات المتهمة بقتل الآلاف لقمع انتفاضة إسلامية. وأوضح مكتب المدعي العام، في بيان، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية، أن رفعت الأسد «متهم بإصدار أوامر بقتل وتعذيب ومعاملة قاسية واعتقالات غير مشروعة في سوريا في فبراير (شباط) 1982 في إطار النزاع المسلح» في مدينة حماة في عهد الرئيس حافظ الأسد. وتقول لائحة الاتهام، التي قدمها الادعاء السويسري، إن الصراع بين القوات المسلحة السورية ومعارضها الإسلاميين تسبب في مقتل ما بين 3000 و60 ألف شخص في حماة. وكان معظم القتلى من المدنيين. ونفى رفعت الأسد في السابق مسؤوليته عن عمليات القتل في حماة.

يشار إلى أن مكتب المدعي العام السويسري بدأ إجراءات اتهام رفعت الأسد بجرائم الحرب في ديسمبر (كانون الأول) 2013، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية وعدم إمكانية تطبيق التقادم القانوني على جرائم الحرب، بناء على شكوى قدمتها منظمة «ترايل إنترناشيونال» عام 2013. وأثبتت الشرطة أن الأسد كان موجوداً في الأراضي السويسرية عندما بدأ التحقيق. وقد قدم كثير من الضحايا شكواهم المدنية في إطار الإجراءات الجنائية للمكتب. الحامي السوري المعارض المقيم في ألمانيا، أنور البني، قال على حساباته في مواقع التواصل إن «المحاكمة العنصرية» المتوقعة لرفعت الأسد ستبدأ قريباً، وإن بعد تأخير.



رفعت الأسد عم الرئيس السوري بشار الأسد (أ.ب)

ومع وصول حافظ الأسد إلى رأس السلطة في سوريا، برز رفعت سياسياً على أنه رجل ثان في السلطة والنزاع الحديدية للسلطة «البعث»، إلى أن قاد انقلاباً فاشلاً ضد شقيقه الأكبر منتقهاً دخوله المشفى للعلاج، بعدها جرت تسوية ضمن العائلة، ونفى رفعت الأسد إلى فرنسا، ليمضي حياته هناك متربحاً على ثروة، يقدر المعروف منها بـ700 مليون يورو، تتوزع في عدة دول أوروبية، أبرزها فرنسا وإسبانيا وبريطانيا.

أثبتت الشرطة أن رفعت الأسد كان موجوداً في الأراضي السويسرية عندما بدأ التحقيق

وفي عام 2017، واجه رفعت الأسد اتهامات في فرنسا بالتهرب الضريبي واختلاس أموال عامة وغسيل أموال، ليعود بعدها إلى سوريا عام 2021 هرباً من حكم بالسجن في فرنسا. وظهر علناً بداية عودته في دمشق، وتم تسريب صورة عائلية جمعت في إحدى المناسبات، العام الماضي، مع أبناء شقيقه الرئيس بشار الأسد وماهر الأسد وعائلتهما. ورغم ما أظهرته الصورة من توافق عائلي، فإن مصادر في دمشق تحدثت عن التزام رفعت الأسد بالإقامة في أحد القصور في ريف طرطوس على الساحل السوري، مع حظر توجهه إلى محافظة اللاذقية حيث سقط رأسه في القذاحة التي ما زال فيها أتباع ديدون بالولاء له.



صورة متداولة على مواقع التواصل للرئيس الأسد وعائلته مع عمه رفعت الأسد أبريل الماضي بعد عودته من فرنسا

ديابات». وكان تقرير للشبكة السورية لحقوق الإنسان، صدر عام 2022، قد أفاد بمقتل نحو 40 ألف شخص، أثناء تلك الحملة، جرى توثيق أسماء نحو 10 آلاف منهم، و17 ألف مفقود، وفق منهم نحو 4 آلاف. كما جرى في تلك المجازر تدمير قرابة 79 مسجداً و3 كنائس، وتدمير أحياء كاملة في المدينة، منها حي الكيلانية وحي الزينقي. يشار إلى أن منظمة «ترايل إنترناشيونال» أعلنت في أغسطس (آب) 2023 عن قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية بتوقيف رفعت الأسد. ودعت

القوات الحكومية دخلت إلى مدينة حماة وسط سوريا في فبراير 1982، وكان «المدنيون ضحايا لانتهاكات مختلفة، تراوحت بين الإعدام الفوري والاحتجاز والتعذيب». رفعت الأسد كان في حينها نائباً لرئيس الجمهورية وقائداً لقوات «سرايا الدفاع»، وواحد من أبرز قيادات الحملة الدولية ومحاکمتهم، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجرائم وجنسية المشتبه بهم أو الضحايا. التفاصيل التي وفرها مكتب المدعي العام السويسري في تقريره، تقول إن

«ولن تكون لرفعت الأسد فقط». وأضاف البني، وهو رئيس مركز الدراسات والأبحاث القانونية، أن المركز «ساهم بكثير من الجهود لدعم ملف الاتهام». هذا، ويسمح تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية للدول، بالتحقيق مع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية ومحاکمتهم، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجرائم وجنسية المشتبه بهم أو الضحايا. التفاصيل التي وفرها مكتب المدعي العام السويسري في تقريره، تقول إن

استدعاء




سنة الموديل 2023

12 مركبة

خلل في تثبيت دعامة الصدام الأمامي قد يؤدي إلى عدم عمل مستشعر اكتشاف المشاة بالشكل المطلوب مما يزيد من خطر إصابة المشاة أو وفاتهم

السبب

التحقق من شمول رقم هيكل المركبة من خلال Recalls.sa

التواصل مع الشركة لإجراء الإصلاحات اللازمة مجاناً

بترومين للسيارات

8004420010

الرقم المرجعي: 23200

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

www.recalls.sa
@MCgovSA

استدعاء
مركز استدعاء المنتجات المعيبة
Defective Products Recall Center

واشنطن تفرض عقوبات على شبكة غسل أموال مرتبطة بـ«حركة الشباب» الصومالية

واشنطن - مقديشو: «الشرق الأوسط»

ميرل في بيان إن «التهديد الذي تشكله حركة الشباب» لا يقتصر على الصومال». وأضاف ميرل: «تصرف عائدات حركة الشباب» إلى جماعات أخرى مرتبطة بتنظيم القاعدة في جميع أنحاء العالم وتساعد في تمويل طموحات القاعدة عالمياً لارتكاب أعمال إرهابية وتفويض الحكم الرشيد». إلى ذلك، أعلن الجيش الصومالي تصفية ثلاثة من «ميليشيات الخوارج» في عملية عسكرية مشتركة مع الشركاء الدوليين جنوب غرب البلاد. ووفق وكالة الأنباء الصومالية (صونا) الإثنين، «استهدفت العملية العسكرية التي جرت في مناطق تابعة لمحافظة شبيلي السفلى تجمعا لعناصر ميليشيات الخوارج أثناء تخفيطهم لعملية إرهابية»، مشيرة إلى أن العملية العسكرية أسفرت أيضاً عن تدمير المتفجرات التي كانوا يعدونها. وطبقاً للوكالة، «بشن الجيش الوطني عمليات عسكرية ملاحقة فلول (ميليشيات الخوارج) في المناطق التابعة لولايات هيرشبيلي وجلمدج وجوبالاند، حيث أسفرت تلك العمليات عن خسائر فادحة في صفوف الإرهابيين». ويستخدم الصومال

فرضت وزارة الخزانة الأميركية، الإثنين، عقوبات على ما قالت إنها شبكة دولية لغسل الأموال وجمع التبرعات لصالح «حركة الشباب» المتشددة التي تنشط في الصومال. وقالت وزارة الخزانة في بيان إن العقوبات استهدفت 16 كياناً وفراداً في منطقة القرن الأفريقي ودولتي الإمارات وقبرص. ويأتي الإجراء الجديد بعد عقوبات أميركية في أكتوبر (تشرين الأول) 2022 استهدفت شبكة منفصلة مرتبطة بـ«حركة الشباب»، ويرتبط عليه تجميد أي أصول في الولايات المتحدة تابعة للمستهدفين ومنع الأميركيين من التعامل معهم. وقالت الوزارة إن «حركة الشباب»، التي تعذبها واشنطن جماعة إرهابية، تجني أكثر من 100 مليون دولار سنوياً، بعضها عن طريق ابتزاز الشركات المحلية. وتشن «حركة الشباب» المرتبطة بتنظيم القاعدة» تمرداً ضد الحكومة الصومالية منذ عام 2006 في محاولة لإقامة حكم يسند إلى تفسير متشدد للشريعة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ماتيو

بنغلاديش: الإفراج عن زعيم أكبر حزب إسلامي بعد سجنه أكثر من 15 شهراً

دكا: «الشرق الأوسط»



قادة الجماعة يستقبلون زعيمها عند بوابة سجن كاشيمبور المركزي في غازيبور الاثنين (دكا تريبيون)

وأطلقت سلطات بنغلاديش سراح زعيم أكبر حزب إسلامي في البلاد، بعدما أمضى أكثر من 15 شهراً في السجن، مع تراجع التوتر السياسي منذ فوز رئيسة الوزراء الشيخة حسيبة واجد في رابع انتخابات تخوضها، كما أعلن مسؤول حزبي الخلائف. وأطلق سراح شفيق الرحمن (65 عاماً) زعيم «حزب الجماعة الإسلامية»، مساء الإثنين، من سجن شديد الحراسة في كاشيمبور بالقرب من دكا، قبل ساعات من بداية شهر رمضان. وقال المتحدث باسم الحزب مطيع الرحمن أكند، لوكالة الصحافة الفرنسية، إن «المحاكمة العليا قررت الإفراج عنه بكفالة».

واعتقل شفيق الرحمن من قبل عناصر مكافحة الإرهاب في شرطة بنغلاديش في ديسمبر (كانون الأول) 2022 بعد أيام من إعلان انضمام حزبه إلى مجموعات المعارضة الأخرى في الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وصرح أكند لوكالة الصحافة الفرنسية بأن «شفيق الرحمن احتجز كمشتببه به في قضية لمكافحة الإرهاب، من أصل 37 أو 38 دعوى ضده».

كانت «الجماعة الإسلامية»، ثالث حزب سياسي في البلاد وأكبر تنظيم إسلامي، حليفاً رئيسياً لحزب المعارضة الرئيسي، «حزب بنغلاديش القومي» لعقود. وكانت جزءاً من الائتلاف الذي حكم البلاد من 2001 إلى 2006. ومنع «الحزب الإسلامي» من المشاركة في الانتخابات منذ 2012، بعد ثلاث سنوات من وصول حسيبة واجد إلى السلطة. ومنذ ذلك الحين حكمت البلاد بقبضة من حديد. واعتقل جميع أعضاء قيادة الحزب، وخوكموا بتهمة ارتكاب جرائم حرب تعود إلى حرب الاستقلال ضد باكستان عام 1971. ويرى الحزب أن هذه المحاكمات كانت دوافعها سياسية.

«الدعم السريع» تقر بالخسارة بعد اشتباكات عنيفة

«الجيش السوداني» يعلن سيطرته على مقر الإذاعة

ود مدني (السودان): محمد أمين ياسين

في تطور ميداني لافت، أعلن الجيش السوداني أمس (الثلاثاء) سيطرته على مقر الإذاعة والتلفزيون الرسمي للبلاد الخرطوم، وأقر مستشار «قوات الدعم السريع»، في بيان، بخسارة الموقع بعد نحو عام من الوجود فيه، وانتهى الجيش بحرق «هدنة»، لكنه عاد لاحقاً وحذف إفادته.

وقال الجيش السوداني، في بيان، إن قواته «احتطت في منطقة أم درمان محاولة يائسة من ميليشيا آل دقلو

والإرهابية»، بقصد «قوات الدعم السريع» بقيادة محمد حمدان دقلو الشهير بـ«حميدي»، لـ«الهروب من الطوق الذي تفرضه عليه قواتنا في محيط منطقة الملازمين، والإذاعة».

ووفق مصادر محلية، تدور معارك عنيفة بين الطرفين منذ صباح (الثلاثاء) حول المقر الرئيسي للإذاعة والتلفزيون السوداني الذي سيطرت عليه «قوات الدعم السريع» منذ قرابة عام.

وقال مكتب المتحدث باسم قوات الجيش السوداني، في بيان، إنه «تم القضاء على معظم القوة الهاربة ودمرت، وتسلمت قواتنا معظم معداتها والياتها

وآلاف إحصاء خسائر العدو». وأضاف البيان أنه «تم تدمير مجموعة أخرى حاولت إسناد قوة الميليشيا الهاربة من اتجاه الغرب، ويجري حالياً التعامل مع مجموعات صغيرة من العدو تحاول الهروب من خلال أزقة أم درمان».

كما نشرت حسابات الجيش على مواقع التواصل الاجتماعي، مشاهد مصورة عبر طائرة مسيرة تظهر عدداً من السيارات المدمرة بالقرب من مقر الإذاعة والتلفزيون.

وقال مستشار «الدعم السريع»، عمران عبد الله، إن «الجيش وكتائب



صورة جوية تُظهرها الجيش السوداني لمنطقة الإذاعة في أم درمان بعد إعلانه السيطرة عليها أمس (الجيش السوداني)

لماذا فرضت إدارة قناة السويس رسوماً إضافية على السفن؟

القاهرة: أسامة السيد

أعلنت هيئة قناة السويس المصرية تحصيل رسم إضافي بقيمة 5 آلاف دولار (الدولار يساوي 48,8 جنيه مصري) على السفن الراقضة لخدمات «الرباط»، وذلك اعتباراً من الأول من مايو (أيار) المقبل، بدلاً من فرض قاطرة مصاحبة لها كما هو منصوص عليه في لائحة الملاحة الخاصة بالقناة.

وتتضمن خدمات «الرباط» تزويد السفن العابرة بقوارب ولنشات ترافقها أطقم بحرية متخصصة يمكنها التدخل السريع حال حدوث جنوح أو غير. وأصدرت إدارة التحركات بقناة السويس منشوراً ملاحياً، الثلاثاء، ينص على أن يتم تزويد خدمة الرباط فقط لـ30 في المائة من سفن القافلة، طبقاً لعدة معايير تشمل: السفن ذات المسطح المعرض للهواء الأكبر، والسفن ذات الحمولة الأكبر، وذات الغاطس الأكبر، إلى جانب المسافات البينية للسفن (لا تزيد على سفينتين) وسفن أخرى حسبما تقرر هيئة قناة السويس. وسط تساؤلات بشأن أسباب فرض إدارة



سفينة حاويات تُبحر عبر قناة السويس (رويترز)

الأخيرة، حيث جنحت وتعطلت أربع سفن بأحجام مختلفة بالممر المائي الأبرز عالمياً خلال عام 2023 فقط، لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بحجم السفن المارة بالقناة وحالة الطقس في أثناء العبور وعدم ازدياد الجري الملاحي على كامل المسار الملاحي، إضافة إلى الأخطاء البشرية التي قد يقع فيها طاقم الإرشاد البحري وقباطنة السفن.

وكان حادث الجنوح الأبرز عام 2021 لسفينة الحاويات «إيفرغيغن»، التي كان يبلغ طولها نحو 400 متراً والتي استغرق تعويمها 6 أيام متواصلة من العمل. وتسبب جنوح «إيفرغيغن» في خسائر للهيئة وحدوث تلفيات بعدد من الوحدات البحرية المشاركة وغرق أحد اللنشات خلال أعمال الإنقاذ، وادى إلى تأثر سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار النفط بشكل مؤقت.

من جانبه أشار المستشار السابق لهيئة قناة السويس إلى أن أي زيادات في رسوم عبور القناة أو في تكلفة الخدمات المقدمة للسفن العابرة «لا يمكن مقارنتها بما تقدمه القناة من وفر لحركة الملاحة الدولية»، إذ يمثل

لخدمة الرباط في حالة عدم القدرة على الرفع أو رفض ريان السفينة صعود عمال الرباط عليها.

ويشمل المنشور تعريفات جديدة لتقديم خدمات الرباط والأنوار بالنظام الجديد تنص على أنه من المقرر أن تُحفل كل سفينة عابرة مبلغاً إجمالياً ثابتاً قدره 3500 دولار مقابل خدمات الرباط والأنوار بالنظام الجديد سواء كانت الخدمة على السفينة أو من محطة أرضية مع إجراء تقييم مالي سنوياً في حالة إذا تراءت الحاجة إلى تغييرها.

وتكررت حوادث تعطل الملاحة في مجرى قناة السويس خلال الأعوام

استخدام المسارات البديلة للقناة مثل رأس الرجاء الصالح «تكتف مضاغفة» على سفن الشحن. وأضاف أن السفن ذات الحمولة الكبيرة مثل سفن الحاويات لا تمثل بالنسبة لها أي زيادة في رسوم العبور والخدمات بقناة السويس «عبئاً يُذكر»، إذ تُوزع الزيادة على سعة الحاوية، ومن ثم تصبح تكلفة الزيادة «زهدية للغاية».

وتتكون قناة السويس من مناطق عدة، بعضها به مجرى ملاحى منفرد تسلكه السفن المتجهة إلى الشمال أو الجنوب، وفي مناطق أخرى هناك مسار مزدوج، وتعمل السلطات المصرية حالياً على ازدواج كامل الممر الملاحي لتجنب تعطل الملاحة بسبب جنوح السفن أو تعطلها، غير أن هذا المشروع لا يُتوقع أن ينتهي قريباً.

وفي منتصف فبراير (شباط) الماضي، أوردت وكالة «بلومبيرغ» أن حركة الملاحة في قناة السويس تراجعت بنسبة 44 في المائة عن ذروة عام 2023، وسط تصاعد التوترات جنوبى البحر الأحمر بسبب استهداف الحوثيين سفناً في إطار ما تقول إنه لـ«دعم غزة».

مضحك
دراها
nbc

نعمة الأفوكادو
6 PM KSA

مسؤولو الوكالة يطالبون الكونغرس بالموافقة على المساعدات

«سي أي آيه» تحذر من «خطأ جسيم وتاريخي» في حال «التخلي» عن أوكرانيا



بيرنز حذر من «خطأ ضخم وتاريخي» في حال عدم إقرار التمويل (أ.ب.)



رئيس لجنة الاستخبارات مارك وارنر طالب مجلس النواب بإقرار التمويل (رويترز)



هاينز في جلسة الاستماع أمام لجنة الاستخبارات في الشيوخ في 11 مارس 2024 (أ.ب.)

واشنطن: رنا أبت

دق مسؤولو وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي آيه) ناقوس الخطر في ملف أوكرانيا، محذرين أعضاء الكونغرس من مغبة عدم إقرار التمويل لكيف. ووصف مدير الاستخبارات المركزية ويليام بيرنز في جلسات استماع ماراثونية عُقدت في لجنة الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس، الفشل في الموافقة على التمويل بـ«الخطأ الجسيم والتاريخي للولايات المتحدة». مضيفاً: «من دون المساعدات الإضافية في عام 2024 سوف نرى المزيد من أفديفكا»، وذلك في إشارة إلى انسحاب الجيش الأوكراني من المدينة.

«أوسكار» الاستخبارات

من ناحيتها، رأت مديرة الاستخبارات الوطنية أفريل هاينز في الجلسات السنوية التي عُقدت باسم «أوسكار الاستخبارات»، نظراً لوجود كل المسؤولين في وكالات الاستخبارات فيها، أنه «من الصعب تخيل كيف ستستطيع أوكرانيا الحفاظ على تقدمها في المعارك التي خاضتها ضد روسيا، خاصة في ظل زيادة إنتاج الذخيرة المستمر في روسيا والمشتريات من كوريا الشمالية وإيران».

ولعل الوضع الميداني يوفر قراءة واضحة لتداعيات فشل المشرعين في إقرار مبلغ الستين مليار دولار الذي طلبته الإدارة الأميركية من الكونغرس منذ شهر أكتوبر (تشرين الأول)

لعل الوضع الميداني يوفر قراءة واضحة لتداعيات فشل المشرعين في إقرار مبلغ الستين مليار دولار لأوكرانيا

الماضي. ولم يتوقف بيرنز، الذي زار كيبك للمرة العاشرة مؤخراً، عند هذا الحد، بل أضاف بحة: «شجاعة الأوكرانيين وعزمهم لم ينفدا. بل الذخيرة تنفذ. والوقت لمساعدتهم ينفذ». ولتسارع هاينز وتعقب على ما قاله مضيفاً: «بوتين يستمر في تقييمه بأن الوقت يجب لصالحه، وهو يستمر في رؤية أن توسيع (الناتو) والدعم الغربي لأوكرانيا يعزز اعتقاده بأن الولايات المتحدة وأوروبا تسعيان للحد من النفوذ الروسي والتخفيف من قوته».

مسير المساعدات «العالقة»

وبمواجهة هذه التحذيرات، تبقى حزمة المساعدات عالقة في مجلس النواب بسبب معارضة رئيسه مايك

جونسون على طرحها للتصويت، وقد حض رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الديمقراطي مارك وارنر زملاءه في مجلس النواب على التحرك بسرعة فقال: «أتخوف من أن قرار مجلس النواب عدم مناقشة مشروع التمويل لدعم أوكرانيا في قتالها ضد اعتداء بوتين هو من أكثر القرارات ضعفاً على قضية متعلقة بالأمن القومي».

وهذا ما وافق عليه السيناتور المستقل أنغوس كينغ الذي قال إن التخلي عن أوكرانيا هو «خطأ تاريخي سيطارد هذه البلاد وله نتائج طويلة المدى». ويشدد بيرنز على هذه النقطة محذراً من أن العواقب لن تقتصر على أوكرانيا والأمن الأوروبي فحسب بل تتعداه لتمثل منطقة لاندو باسيفيك، ويفسر قائلاً: «إذا تخلينا عن أوكرانيا فهذا

الروسية - الأوكرانية... ولهذا سوف تنتهي الحرب لأنه من الواضح أن أوكرانيا لا تستطيع الوقوف على رجلها وحيدة...»، بحسب قوله.

بايدن يسعى لطمأنة بولندا

يسعى الرئيس الأميركي خلال استقباله نظيره البولندي ورئيس وزرائه الثلاثاء في البيت الأبيض، إلى طمأنة وارسو بعد تصريحات دونالد ترمب عن تأييده اجتياح روسيا دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، لا تساهم مالياً بما يكفي، وتحذير الاستخبارات الأميركية من أن الكفة ترمب الأفضلية أي تمويل أوكرانيا ويستضيف بايدن الرئيس أندريه دودا ورئيس الحكومة دونالد توسك غداة التحذير الاستخبارات. وقال البيت الأبيض إن الرئيس

بايدن سيؤكد لضيفيه «الالتزام الثابت بالدفاع عن أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي الوحشي». وسيشكل الاجتماع الذي يصادف مع الذكرى الخامسة والعشرين لاتضمام بولندا إلى حلف شمال الأطلسي، مناسبة للإعداد للقاء المقبل لـ«الناتو» في واشنطن. وأعرب دودا المحافظ وتوسك المؤيد لأوروبا، وهما خصمان على المستوى السياسي، عن رغبة في توحيد المواقف قبل الزيارة إلى واشنطن. وكتب توسك الإثنين على منصة «إكس»: «أنا على اختلاف سياسي مع الرئيس أندريه دودا بشأن كل المسائل تقريباً، لكن في ما يتعلق بأمن وطننا، علينا العمل معاً وسنعمل ذلك. ليس فقط خلال زيارة الولايات المتحدة».

حلفاء كييف يدخلون مدناً روسية... وموسكو تعلن سيطرتها على قرية أخرى في شرق أوكرانيا

زيلينسكي متفائل بالوضع على الجبهة: أفضل مما كان عليه في الأشهر الثلاثة السابقة

موسكو - كييف: «الشرق الأوسط»

عدها إعلان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن التقدم الروسي في الأراضي الأوكرانية قد «توقف»، وأن الوضع على الجبهة أفضل مما كان عليه منذ 3 أشهر، حيث لم تحقق القوات الروسية أي تقدم جديد بعد استيلائها، الشهر الماضي، على مدينة أفديفكا في شرق البلاد، أعلنت موسكو، الثلاثاء، أنها سيطرت على قرية في شرق أوكرانيا قرب مدينة دونيتسك الخاضعة لها. وأعلن زيلينسكي في مقابلة مع قناة «بي إف إم تي في» الفرنسية، وصحيفة «لوموند» كذلك أن كييف بدأت ببناء «أكثر من 1000 كيلومتر» من التحصينات الدفاعية على جبهة القتال في أوكرانيا. وأوضح زيلينسكي أن أوكرانيا طورت مواقعها الاستراتيجية على الرغم من نقص الأسلحة، لكنه أشار إلى أن الوضع قد يتغير مرة أخرى إذا لم تطلق بلاده إمدادات جديدة.

وطلبت أوكرانيا صواريخ يصل مداها إلى 500 كيلومتر من ألمانيا في مايو (أيار). ورفضت برلين الطلب لأول مرة في أكتوبر (تشرين الأول) ثم مرة أخرى قبل أسبوعين. رفض المستشار الألماني أولاف شولتس مرة أخرى بوضوح تزويد أوكرانيا بصواريخ «كروز» من طراز «توروس». وقال شولتس في مؤتمر صحافي في برلين: «وضوح قائم. إن وظيفتي بصفتي مستشاراً ورئيساً للحكومة، أن أكون دقيقاً، وألا أثير أي توقعات مضللة. إجاباتي واضحة في المقابل». وسئل عما إذا كان مثل وزيرة الخارجية الألمانية بيربوك يرى مقايضة الصواريخ مع بريطانيا بدلاً من التسليم المباشر بوضوح خياراً. وكانت بيربوك قد وضعت في وقت سابق عملية مقايضة، حيث تسلم ألمانيا صواريخ كروز «توروس» إلى بريطانيا، وتسلم لندن مزيداً من صواريخ «ستورم شادون» من مخزونها إلى أوكرانيا في المقابل، بأنها «خيار». ولم يستبعد وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون مثل هذا النهج، وفقاً لمقابلة مع صحيفة «زود دونيتسه ستايتونج». وأكد شولتس أنه لا يعد نشر صواريخ «توروس» مبرراً، وهذا هو السبب في أن هذه القضية «لم تكن مباشرة، ولا غير مباشرة». وقال شولتس إنه يخشى أن تنجر ألمانيا إلى الحرب.

وقال زيلينسكي في تصريحات مصحوبة بتعليق صوتي باللغة الفرنسية: «الوضع أفضل كثيراً مما كان عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية». وأضاف: «لقد واجهنا



جانب من الدمار الذي سببته 3 صواريخ روسية بعد قصف بلدة ميرنوغراد في دونيتسك الأوكرانية (أ.ب.)

وقد أفاد تقييم استخباراتي صادر عن وزارة الدفاع البريطانية بأن القوات المسلحة الأوكرانية قامت، السبت الماضي، بشن هجوم جوي بمركبة غير مأهولة، على منشأة «بيريف تانكت» للصيانة في موقع «تاجانروج» بإقليم روستوف في روسيا. وأشار التقييم الاستخباراتي اليومي المنشور على منصة «إكس»، إلى أن موقع «تاجانروج» يجري استخدامه لإنتاج وتحديث وصيانة وإصلاح الطائرات من طراز «إيه - 50 يو ماينستي» المحملة جواً للإنداز المبرك والتحكم، التابعة للقوات الجوية الروسية. لأنه يخدم أيضاً قاذفات القنابل الاستراتيجية بعيدة المدى، وطائرات النقل، وهو مركز اختبار للجبل المقل من الطائرات من طراز «إيه - 100» المحملة جواً للإنداز المبرك والتحكم، وفق ما ورد في التقييم. وأضاف التقييم أن الوجود المستمر للدفاع الجوي النشط المتمركز حول الموقع يدل على أهميته.

ويأتي هذا الهجوم المسّح بعد قصف بمسيرات أوكرانية تعرضت له روسيا، ليل الأحد - الإثنين، وكان الأكبر بطائرات من دون طيار تشنه كييف منذ بدء الحرب، لا سيما على موقعين للطاقة اندلعت فيهما حرائق أحدهما بعيد مئات الكيلومترات عن الجبهة. وأكد الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف، الثلاثاء، أن العسكريين الروس يقومون «بما هو ضروري» لصعد كل الهجمات الأوكرانية. وقالت السلطات الروسية إن هجمات كييف طالت، الثلاثاء، أيضاً مناطق بعيدة عن الحدود، إذ أفادت السلطات المحلية بتسجيل ضربات في مدينة أوريل الواقعة على مسافة 160 كلم من الحدود، وكستوفو الواقعة على مسافة 450 كيلومتراً شرق العاصمة الروسية.

وأفادت السلطات المحلية في المناطق المقتررة من 15 حتى 17 مارس (آذار) الحالي، وقالت الكتبة: «لا يمكننا تغيير الوضع إلى الأفضل إلا بحمل الأسلحة».

روسيا، الأحد المقبل. وقال المتحدث باسم الاستخبارات الأوكرانية أندري يوسف لمنصة «أوكرانسكا برادفا» إن الوحدات تتألف من مواطنين روس وأنهم «يتحركون بصورة مستقلة تماماً». وقالت وزارة الدفاع الروسية، الثلاثاء: «هذا الصباح، أحبطت وحدات من القوات المسلحة الروسية وخدمة حرس الحدود التابعة لهيئة الأمن الفيدرالي محاولة لاختراق الحدود الروسية في منطقتي بيلغورود وكورسك، وأكد حاكم المنطقة الروسية رومان ستاروفيت من جهته وقوع الهجوم، وإصابة شخص بجروح طفيفة، نافيأ حدوث أي «اختراق». وأمرت سلطات مدينة كورسك، الثلاثاء، بإغلاق المدارس بعد الهجمات التي نفذها المخطوعون الموالون لأوكرانيا. وقالت منظمة «فيلق حرية روسيا» على «تلغرام»، إن قواتها

معارضون روس تسلحهم أوكرانيا دخلوا مدناً روسية بالقرب من الحدود الأوكرانية... وموسكو تقول إنها صدّتهم



بصحة
يجمعنا

mbc

حوار
مفتوح

4PM KSA

